Journal of Islamic Sciences (JIS) • Vol 8, Issue 4 (2025) • P: 78 - 58
https://journals.ajsrp.com/index.php/jis
ISSN: 2664-4347(Online) • ISSN: 2664-4339 (Print)

The Shiʿa Position Toward the Three Rightly Guided Caliphs (May Allah Be Pleased with Them) Through Their Method of Interpreting the Qur'an by the Qur'an: A Theological Study

Ms. Huda abdullah al-Damigh*, Prof. Sahl Raffāʿ al-ʿOtaibii
College of Education | King Saud University | KSA

Received: 12/09/2025
Revised: 04/10/2025
Accepted: 12/10/2025
Published: 15/12/2025

* Corresponding author: Huda.aldamigh@gmail.com

Citation: Al-Damigh, H. A., & Al-ʿOtaibii, S. R. (2025). The Shiʿa Position Toward the Three Rightly Guided Caliphs (May Allah Be Pleased with Them) Through Their Method of Interpreting the Qur'an by the Qur'an: A Theological Study. *Journal of Islamic Sciences, 8*(4), 58 – 78. https://doi.org/10.26389/AJSRP.M140925

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• Open Access

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study examines the Imami Shiʿa's position toward the three Rightly Guided Caliphs - Abū Bakr, ʿUmar, and ʿUthmān (may Allah be pleased with them) - through their approach to interpreting the Qur'an by the Qur'an.

Objectives: The research aims to examine the Twelver Shiʿa's position on the first three Caliphs by analyzing their Qur'anic exegesis, highlighting doctrinal and methodological deviations in their interpretations that seek to undermine the legitimacy of the Companions and the consensus of the Prophet's community.

Methodology: An inductive-deductive approach was adopted, collecting all instances in which the Twelver Shiʿa interpreted the Qur'an in reference to the three Caliphs. These instances were critically analyzed in light of the methodology of Ahl al-Sunnah and the exegesis of Sunni scholars to assess the validity of their interpretations.

Results: The study found that the Twelver Shiʿa deliberately manipulate Qur'anic texts, imposing interpretations contrary to the apparent meaning and linguistic context, to support their beliefs in discrediting the Rightly Guided Caliphs. It further revealed that the method of interpreting the Qur'an by the Qur'an is only valid when applied according to its proper legal and methodological conditions. Attacking the Companions through this method constitutes a serious deviation from the Prophetic tradition and scholarly consensus, refuted by definitive Qur'anic evidence, Prophetic narrations, and the agreed virtue and justice of the Caliphs.

Conclusion: The research emphasizes the importance of presenting the methodology of Ahl al-Sunnah in Qur'anic exegesis, teaching its principles in academic institutions, documenting narrations with their chains and textual analysis, and exposing the distortions of the Twelver Shiʿa with proper refutations to preserve doctrinal purity and methodological soundness.

Keywords: Companions, Caliphs, Twelver Shiʿa, Qur'anic exegesis by the Qur'an.

موقف الشيعة من الخلفاء الراشدين الثلاثة -رضي الله عنهم- من خلال تفسيرهم للقرآن بالقرآن: دراسة عقدية

أ. هدى بنت عبد الله الدامغ*، الأستاذ الدكتور/ سهل بن رفاع العتيبي
كلية التربية | جامعة الملك سعود | المملكة العربية السعودية

المستخلص: يتناول هذا البحث موقف الشيعة الإمامية من الخلفاء الراشدين الثلاثة: أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، من خلال تفسيرهم للقرآن بالقرآن.

الأهداف: يهدف هذا البحث إلى دراسة موقف الشيعة الإمامية من الخلفاء الراشدين الثلاثة: أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، من خلال تحليل تفسيرهم للقرآن بالقرآن، كاشفًا الانحرافات العقدية والمنهجية التي وقعوا فيها بتأويل النصوص القرآنية للطعن في خيار الأمة وصحابة نبيها ﷺ.

المنهجية: اعتمدت الباحثة المنهج الاستقرائي الاستنتاجي، فجمعت المواضع التي فسّر بها الإمامية القرآن بالقرآن مما يتعلق بالخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم، ثم ناقشتها على ضوء منهج أهل السنة والجماعة وتفسير أئمتهم.

النتائج: تبيّن أن الشيعة الإمامية يتعمدون ليَّ أعناق النصوص وحملها على معانٍ باطلة مخالفة لظاهر القرآن والسياق اللغوي، بما يخدم معتقداتهم في الطعن بالخلفاء الراشدين. كما أوضحت الدراسة أن منهج تفسير القرآن بالقرآن لا يُقبل إلا بضوابطه الشرعية، وأن الطعن في الصحابة رضي الله عنهم عبر هذا الأسلوب انحراف عن منهج السلف، مردود بالنصوص المحكمة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة على عدالة وفضل الخلفاء.

الخلاصة: يوصي البحث بأهمية إبراز منهج أهل السنة في التفسير، وتدريس ضوابطه في الجامعات الشرعية، مع توثيق الروايات وبيان عللها سندًا ومتنًا، وكشف تلبيسات الإمامية والرد عليها، حفاظًا على صفاء العقيدة ومنهج الاستدلال.

الكلمات المفتاحية: الصحابة، الخلفاء، الإمامية، تفسير القرآن بالقرآن.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستهديه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

أنزل الله عز وجل القرآن الكريم هداية للناس، ليخرجهم به من الظلمات إلى النور، ويهديهم إلى صراط العزيز الحميد، أنزله شفاء، ورحمة، وأثنى على نفسه فقال: {ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ١ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا} [الكهف:1-2].

وكما تكفل الله بحفظ حروفه وألفاظه، فقد تكفل بحفظ معانيه وبيانه، فقال: {إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ} [القيامة:17-19].

فكان الواجب على كل من يتعرض لتفسير القرآن الكريم أن يرجع لآيات القرآن الكريم وينظر فيها طالبًا الهدى والبيان، فـ"إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجمِل في مكان فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، وما اختُصر في مكان فقد بُسِطَ في موضع آخر، فإن أعياك ذلك، فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له" (1)، وعلى هذا الأصل كان سلف الأمة وعلماؤها، وبه صنّفوا كتبهم وتفاسيرهم.

حتى إذا حصل الاختلاف والفرقة، وظهر الانحراف عن السنة، وابتدع المخالفون مقالاتهم الباطلة في العقيدة، وكتبوا في التفسير ما ينصرون به مذهبهم، فـ"عمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم: تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه.

ومن هؤلاء فرق الخوارج والروافض... وغيرهم" (2).

مشكلة البحث:

لقد سلك الشيعة الإمامية(3) في تقرير عقائدهم منهج الاستدلال بأهم طرق التفسير وأجلها مكانة، وهو: تفسير القرآن بالقرآن؛ مما يلبس على القارئ أمر تلك العقائد ويظن حقيقتها وصحة تفسير القرآن بالقرآن لها.

ولما كانت مسألة الصحابة من المسائل التي وقع فيها الخلاف مبكرًا بين الشيعة وغيرهم؛ فقد دعت الحاجة إلى معرفة أقوالهم وكشف أدلتهم ودراستها ونقدها في ضوء منهج أهل السنة والجماعة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

1. ارتباط الموضوع بالاستدلال بالقرآن الكريم، وبأجل طرق تفسيره.
2. علاقة الموضوع بباب الصحابة وهو من أهم مباحث العقيدة التي انحرف فيها الشيعة.
3. تلبيس الشيعة بدعواهم موافقة عقائدهم للحق؛ فاستدلوا عليها بتفسير القرآن بالقرآن، مما دعا إلى كشف تلبيسهم.
4. الحاجة لبيان مسائل الصحابة ﷺ، وتجليتها عند الشيعة، وتقويمها بمنهج أهل السنة والجماعة.

أهداف البحث:

1. معرفة موقف الشيعة من أبي بكر رضي الله عنه من خلال أقوالهم في تفسير القرآن بالقرآن.
2. معرفة موقف الشيعة من عمر بن الخطاب رضي الله عنه من خلال أقوالهم في تفسير القرآن بالقرآن.
3. معرفة موقف الشيعة من عثمان بن عفان رضي الله عنه من خلال أقوالهم في تفسير القرآن بالقرآن.
4. دراسة الآيات التي فسرها الشيعة في الخلفاء الثلاثة.

---

(1) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 39)

(2) المرجع نفسه (ص: 34)

(3) الشيعة: هم كل من ادعى مشايعة عليّ ومحبته، وقال بإمامته وإمامة ولده من بعده بالنص أو الوصف، ومن أبرز فرقهم: الإمامية الاثني عشرية: هم القائلون بإمامة علي بعد النبي عليه السلام؛ نصًا ظاهرًا، وتعيينًا صادقًا، وجعلوا الأئمة اثنى عشر إمامًا من ولد علي. الزيدية: هم المنتسبون إلى زيد بن علي بن الحسين، ويعتقدون أن الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، فكل فاطمي خرج، وهو عالم، زاهد، شجاع، سخي، كان إمامًا واجب الاتباع، ومن مذهبهم جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل. ينظر: البغدادي، الفرق بين الفرق (47) الأشعري، مقالات الإسلاميين (1/ 25)، الشهرستاني, الملل والنحل (1/ 29، 154، 162)، ناصر القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد (1/ 56).

أسئلة البحث:

1- ما موقف الشيعة من أبي بكر رضي الله عنه من خلال أقوالهم في تفسير القرآن بالقرآن؟

2- ما موقف الشيعة من عمر بن الخطاب رضي الله عنه من خلال أقوالهم في تفسير القرآن بالقرآن؟

3- ما موقف الشيعة من عثمان بن عفان رضي الله عنه من خلال أقوالهم في تفسير القرآن بالقرآن.

4- ما الآيات التي فسرها الشيعة بالخلفاء الثلاثة؟

حدود البحث:

- البحث متوجه لدراسة الآيات التي تناولت المسائل العقدية المتعلقة بالخلفاء الراشدين الثلاثة.
- البحث يدرس هذه المسائل من خلال مصنفات الشيعة في التفسير، وكذلك الكتب المهتمة بعلوم القرآن الكريم وتفسير القرآن بالقرآن.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة عدد من الفهارس والمصادر العلمية المتخصصة، تبيّن أن الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث تنقسم إلى قسمين رئيسين:

أولًا: دراسات تناولت تفسير القرآن بالقرآن من حيث التأصيل والتقويم:

- **الخطأ في تفسير القرآن بالقرآن**، رسالة علمية تقدم بها الباحث: محسن المطيري لنيل درجة الدكتوراه في تخصص التفسير بجامعة الملك سعود، نوقشت عام 1431هـ. وقد طبعت لاحقًا باسم تفسير القرآن بالقرآن: تأصيل وتقويم. تناول الباحث تأصيل هذا النوع من التفسير وضوابطه، ثم عرض أسباب الخطأ فيه، منها ما يتعلق بالعقيدة وأصول التفسير واللغة، مع أمثلة توضيحية. وقد استفدت من هذه الرسالة من ناحية التعريف والضوابط وأسباب الخطأ، إلا أن هذه الدراسة العقدية ستركز -بعون الله- على الخطأ في تفسير القرآن بالقرآن في مسائل الخلفاء الثلاثة في تفاسير الشيعة الإمامية.
- **التفسير بالبيان المتصل في القرآن الكريم**. رسالة علمية تقدمت بها الباحثة: بسمة بنت عبد الله الكنهل، لنيل درجة الماجستير من قسم القرآن وعلومه، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد نوقشت عام 1438هـ. وهذه الدراسة تناولت أحد أنواع تفسير القرآن بالقرآن، وهو "البيان المتصل" بدراسة نظرية تأصيلية، من خلال استقراء آيات القرآن الكريم وتتبع ورود هذا النوع من التفسير، وتصنيفها في أنواع وتقاسيم مختلفة، وفي نهاية البحث تعرّضت بمبحثين إلى: "أسباب الخطأ في التفسير بالبيان المتّصل"، و"أثر الخطأ في التفسير بالبيان المتَّصل" ذكرت فيها سبب الخطأ بتقديم الأهواء والآراء، وأثر ذلك على الانحراف العقدي... وذكرت شواهد معدودة على ذلك، لم يكن منها شيء يتصل بمسائل الصحابة.
- **تفسير القرآن بالقرآن من الفاتحة إلى النساء**. جزء من مشروع علمي هدفه جمع تفسير السلف للقرآن بالقرآن، دون التطرق إلى الجوانب العقدية أو أقوال الفرق أو المسائل العقدية، ومصنفات الفرق كـ"الاثني عشرية والزيدية" واستقراء ما فيها من أخطاء وانحرافات. وهي رسالة علمية تقدم بها الباحث: عمر بكر جاكيتي، لنيل درجة الماجستير من قسم التفسير وعلوم القرآن، بالجامعة الإسلامية، وقد نوقشت عام 1431هـ.

ثانيًا: دراسات عنيت بانحرافات الفرق في باب الصحابة:

- **الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في مسائل الصحابة والإمامة**، وهي رسالة علمية تقدم بها الباحث: أحمد بن سعيد بن مسفر القحطاني، لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، نوقشت عام 1429هـ. وقد اجتهد الباحث في جمع الشبه النقلية للمخالفين في بابي الصحابة والإمامة، إلا أن مجموع ما ذكره في مبحث الأدلة القرآنية للمخالفين في باب الصحابة ما يقارب ثلاثة عشر آية، ولم يركز -فيها- على تفسيرهم إياها بالقرآن إلا -إن يكون هذا التفسير- من قبل البيان المتصل مثلًا أو سبب النزول.
- **موقف الشيعة الاثني عشرية من الصحابة**، وهي رسالة علمية تقدم بها الباحث: عبد القادر محمد عطا صوفي، لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، نوقشت عام 1427هـ. تعرض فيها الباحث لدراسة موقف الاثني عشرية من صحابة رسول الله دراسة تاريخية موسوعية، موزعة في ثمانية أبواب، تتفق مع هذه الدراسة من جانب دراسة معتقد الاثني عشرية في الصحابة، وأدق من ذلك المباحث المفردة في الآيات التي زعم الشيعة أنها نزلت في بعض صحابة رسول الله، ومبحث "موقفهم من فضائل أبي بكر الواردة في القرآن الكريم"، وأما الفرق بين الدراستين فإن هذه الدراسة ستركز على أقوال الشيعة في تفسيرهم القرآن بالقران في مسائل الخلفاء الثلاثة فقط.

منهج وإجراءات البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي الاستنتاجي. متبعة الإجراءات الآتية:

1. جمع ما أمكن الحصول عليه من كتب تفاسير الشيعة في الخلفاء الثلاثة من خلال تفسيرهم للقرآن بالقرآن.
2. عزو الآيات القرآنية لأماكنها في المصحف بالسورة والآية.
3. تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية؛ فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فإني أكتفي بتخريجه منهما أو من أحدهما، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما، فإني أجتهد في تخريجه من مظانه المعتبرة، وأنقل أقوال أهل الشأن في الحكم عليه قديماً أو حديثاً.
4. الالقتصار في هامش التوثيق على ذكر اسم المرجع ومؤلفه ورقم الصفحة والجزء إن وجد، وأرجأت بقية البيانات إلى فهرس المراجع.
5. وضع خاتمة للبحث، ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من النتائج.

خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مطالب، وخاتمة على النحو التالي:

أما **المقدمة** ففيها: مشكلة البحث، وأهمية الموضوع، مع ذكر الأهداف وأسئلة البحث، وحدود البحث، ومنهجه.

التمهيد وفيه:

أولا: تعريف تفسير القرآن بالقرآن، ضوابطه وحجيته.

ثانيًا: مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب الصحابة.

المطلب الأول: موقف الشيعة الإمامية من أبي بكر رضي الله عنه من خلال تفسيرهم القرآن بالقرآن.

المطلب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من عمر بن الخطاب رضي الله عنه من خلال تفسيرهم القرآن بالقرآن.

المطلب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من عثمان بن عفان رضي الله عنه من خلال تفسيرهم القرآن بالقرآن.

المطلب الر ابع: الآيات التي فسرها الشيعة بالخلفاء الثلاثة، والرد عليهم.

خاتمة: وفيها أهم النتائج، وأبرز التوصيات.

التمهيد، وفيه:

أولًا: تعريف تفسير القرآن بالقرآن وضو ابطه وحُجِّيته.

مصطلح تفسير القرآن بالقرآن مركَّب من مفردتين: التفسير والقرآن، ومن التعريف بهما يمكن تعريف هذا المصطلح.

تعريف التفسير:

التفسير لغة: الكشف والبيان والإيضاح(4).

التفسير اصطلاحًا: كشف معاني القرآن، وبيان المراد منها(5).

تعريف القرآن:

القرآن لغة: من قرأ قرأت قرآنا، سمي به المقروء من باب تسمية اسم المفعول بالمصدر(6).

القرآن اصطلاحًا: هو كلام الله تعالى، المنزل على نبيه محمد ﷺ، المعجز بلفظه، المتعبد بتلاوته، المنقول بالتواتر، المكتوب في المصاحف، من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس(7).

ثانيًا: أما مصطلح تفسير القرآن بالقرآن:

فهو: بيان معاني القرآن بالقرآن(8). ومن ذلك: تفسير لفظة غريبة بلفظة أشهر منها، وبيان المجمل، وتخصيص العامِّ، وتقييد المطلق، وبيان الناسخ للآية المنسوخة، وكل ما كان فيه بيان آية بآية فهو من تفسير القرآن بالقرآن(9).

ضو ابط تفسير القرآن بالقرآن:

---

(4) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة (12/ 283)، ابن فارس، مقاييس اللغة (4/ 504).

(5) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (4/ 193)، ابن قاسم، حاشية مقدمة التفسير (ص: 141).

(6) ينظر: المفردات في غريب القرآن (ص: 668)، الإتقان في علوم القرآن (1/ 182).

(7) ينظر: دراز، النبأ العظيم (ص: 43)، وأبو شهبة، المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص:21).

(8) المطيري. محسن، تفسير القرآن بالقرآن (33).

(9) الطيار.مساعد، شرح مقدمة في أصول التفسير (274-276).

استنبط العلماء شروطًا وآدابًا -عامة- يجب توفرها فيمن يروم تفسير كلام الله تبارك وتعالى، أدرجوها في كتب أصول التفسير وعلوم القرآن، وهناك شروط وضوابط خاصة بمن أراد أن يسلك طريق تفسير القرآن بالقرآن(10)، ومن هذه الضوابط:

1. إلمام المفسر الشامل بكتاب الله تبارك وتعالى؛ ليتسنى له أمران:

أ. جمع ما تكرَّر منه في موضوع واحد ومحور واحد، لمقابلة الآيات بعضها ببعض؛ حتى يتكون له التفسير الصحيح.

ب. استنباط عادات القرآن ومصطلحاته من نظْمه ولفظه، وهو ما يسمى عند العلماء بـ"كُليات القرآن"(11).

2. أن التفسير النبوي للقرآن بالقرآن مقدَّم على غيره من التفاسير، فإذا عُرف أن هذا التفسير ورد من جهة النبي ﷺ لم يحتَجْ إلى استدلال على المعنى من غيره(12).

3. موافقة مذهب الصحابة والتابعين في تفسير القرآن بالقرآن، وعدم مخالفة قولهم وتفسيرهم؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله: (فالقرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابِعوهم، وكانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، فمن خالف قولهم وفسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا)(13)، وبين الشيخ ابن عثيمين رحمه الله معنى كونه "أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا" فقال: (أخطأ في الدليل؛ لأنه فسَّره بغير المراد به، وأخطأ في المدلول؛ حيث أتى بمعنى مخالف لما كان عليه السلف)(14).

4. لا يجوز مخالفة اللغة في تفسير القرآن بالقرآن، وهذا يقتضي معرفة اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، ومعرفة أساليبها واستعمالاتها؛ فالقرآن عربي، وكان الذي أُنزل عليه القرآن عربيًّا فصيحًا، والذين خاطبهم القرآن عربًا فصحاء؛ فجرى الخطاب بالقرآن على معتادهم في لسانهم لفظًا ومعنى، قال الشاطبي رحمه الله: (على الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولًا وفروعًا... أن لا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربيًّا أو كالعربي في كونه عارفًا بلسان العرب، بالغًا فيه مبالِغَهم... وليس المراد أن يكون حافظًا كحفظهم، وجامعًا كجمعهم، وإنما المراد أن يصير فهمه عربيًّا في الجملة)(15).

5. اعتبار سياق الآية وسابقها ولاحقها في تفسيرها بغيرها أولى من الخروج به عنهما إلا بدليل يجب التسليم به؛ فإن (السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة.

وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: {ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ} [الدخان: 49] كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير)(16).

وقد نبَّه على ذلك ابن جرير الطبري رحمه الله في مواضع كثيرة من تفسيره؛ على هذه القاعدة، فقال: (غير جائزٍ صرفُ الكلام عما هو في سياقه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها من دلالة ظاهر التنزيل أو خبر عن الرسول ﷺ تقوم به حجة)(17).

6. ترك العدول عن ظاهر القرآن -في تفسير القرآن بالقرآن- إلا بدليل يجب الرجوع إليه؛ لأن الأصل في الكلام دلالته على مراد المتكلم، وليس لنا طريقة لمعرفة مراده غيرُ كلامه وألفاظه(18)، ولا يجوز صرف المعنى عن ظاهره وتفسير آية عن ظاهرها بظاهر الأخرى إلا بدليل قاطع سمعي أو عقلي يوجب الصرف(19).

7. ليس لأحد أن يفسر القرآن بالقرآن بلا مستنَد معتبَر ولا حجة، قال شيخ الإسلام رحمه الله: (فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام)(20)؛ لما رواه ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((من قال في القرآن بغير علم فليتبوأْ مَقعدَه من النار))(21).

---

(10) ينظر: العبيد. علي، تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه (45-49)، المطيري. تفسير القرآن بالقرآن (111) وما بعدها.

(11) المراد بـ"كليات القرآن": ما يطلقه بعض المفسرين على لفظ أو أسلوب بأنه يأتي في القرآن على معنى مطَّرِد، ولا تكون هذه الإطلاقات إلا بعد استقراءٍ للقرآن، وهذه الأحكام بعد الاستقراء إما أن تكون: أ-كلية لا تنخرم، وعليه فهي قاعدة مرجِّحة عند الاختلاف؛ لأن الاستقراء التام حجة، ب- أو تكون منخرمة بأمثلة، فيبيِّن المفسِّر هذه الأمثلة، وعلى هذا تكون الأحكام أغلبية، ويمكن الاستفادة منها في الترجيح .ومن أمثلة هذه الكليات: «كل ظن في القرآن فهو عِلم» ينظر: الطيار، فصول في أصول التفسير (ص: 161).

(12) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (13/ 27).

(13) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 38).

(14) العثيمين، شرح مقدمة التفسير (ص: 125).

(15) الشاطبي، الاعتصام (2/ 809)، علي حسن. عثمان، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (1/ 72).

(16) ابن القيم، بدائع الفوائد (4/ 9).

(17) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (7/ 675). وينظر: الحربي.حسين، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية (1/ 125-127).

(18)الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية (1/ 137)، علي حسن، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (1/ 393).

(19) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (6/ 21، 360).

(20) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 46).

(21) أخرجه الترمذي في سننه (5/ 199/ 2950) وقال: "هذا حديث حسن"، وضعفه الألباني، السلسلة الضعيفة (4/ 265/ 1783).

حجية تفسير القرآن بالقرآن:

إن من أصح الطرق في تفسير القرآن: أن يُفَسَّر بالقرآن(22). وقد فسّر النبي ﷺ القرآن بالقرآن في آيات كثيرة؛ فعن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: لما نزلت {ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ} [الأنعام:82]، قلنا: يا رسول الله، أيُّنا لا يظلم نفسه؟ قال: "ليس كما تقولون {وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ} بشِرْكٍ، أوَلم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه: {يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣} [القمان:13]"(23).

واعتنى كثير من الصحابة والتابعين وتابعيهم بهذا الطريق، وكذلك درج أئمة المفسرين في تعظيم هذا المصدر وإعطائه الأولوية في تفسيرهم، بل صنَّف بعضهم مصنَّفات خاصة بتفسير القرآن بالقرآن، ومن ذلك الأمير الصنعاني في كتاب بعنوان: "مفتاح الرضوان في تفسير الذكر بالآثار والقرآن"، وكذلك العلّامة الشنقيطي في كتاب أسماه: "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن"(24).

ولكن هذا الطريق "تفسير القرآن بالقرآن" لا يقتصر على أصحاب المنهج الحقّ، بل نجده عند أهل البِدَع في مصنفاتهم وتفاسيرهم؛ حيث نراهم يحملون معنى آية على آية أخرى، وهذا هو عين تفسير القرآن بالقرآن، لكنه مبنيٌّ على منهجهم في الفهم، واجتهادهم في البيان المبني على معتقدهم(25).

لذلك، فإن هذا النوع من التفسير تكون حجيَّته بحسب المفسِّر ومنهجه في استخدامه. وهو يدور بين نوعين:

1. ما هو مقبول مطلقًا لا يجوز تأويله أو رده: وهو ما جاء بيِّنًا واضحًا صريحًا في القرآن، واصطُلح عليه بـ "تفسير القرآن للقرآن"(26)، فلا يحتاج فيه المفسر إلى جهد، وإعمال ذهن في ربط الآيات، ولا يمكن حصول الخلاف فيه بين المفسرين، وهذا التفسير إما أن يكون متصلًا في القرآن، كقوله تعالى: {وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ (1) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقِ} [الطارق: 1-2]، ثم فسره بقوله: {ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ} [الطارق: 3]، وإما أن يكون منفصلًا عنه في السورة أو في سورة أخرى، كتفسير: {ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ} [الفاتحة: 7] بقوله تعالى: {فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ} [النساء: 69].

وكذلك ما ثبت عن النبي ﷺ من تفسير القرآن بالقرآن، كتفسيره ﷺ قوله تعالى: {وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ} [الأنعام: 59] بقوله: {إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ} [القمان: 34].

فهذا التفسير قد بلغ الغاية في القبول والحُجية، وهو من التفسير بالمأثور الذي يجب قبوله مطلقًا.

2. ما كان باجتهاد المفسر وإعمال ذهنه وربطه بين الآيات، وبيان بعضها ببعض، وهذا النوع لا يجب قبوله مطلقًا، بل هو متفاوت الدرجة في القبول والقوة بحسب المفسر ومكانته، وبحسب موافقته لأصول التفسير وضوابطه؛ فهو اجتهاد من المفسر، والاجتهاد معرَّض للخطأ والصواب(27)؛ ولذا قال الشيخ محمد أبو شهبة رحمه الله: (أما تفسير القرآن بالقرآن: فهو لا غبار عليه ولا اعتراض، وإنما يأتي الغلط من المفسر، بأن يفسر الشيء بما ليس بتفسير له عند التحقيق)(28).

فالحاصل أن تفسير القرآن بالقرآن يُنسَب إلى الذي فسَّر به، ومنه تكون حجيته وقبوله ومكانته، فإن كان طريق ذلك التفسير هو صريحَ وصحيحَ الكتاب والسنة، فحكمه القبول بلا رد ولا تأويل، وأما ما جاء بعد النبي ﷺ فهو من اجتهاد المفسر واستنباطه وربطه بين الآيات، وتختلف قوَّته بحسب صحته وموافقته للكتاب والسنة وأصول التفسير.

ثانيًا: مُجمَل اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب الصحابة ﷺ.

يعتقد أهل السنة والجماعة أن الصحابة: وهم من لقي النبيّ ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام(29)، هم خير صحبة اختصها الله لنبيه ﷺ؛ فقد جاء الثناءُ عليهم، وذِكْرُ فضائلهم وفضائل صحبتهم في مواضع عديدة من الكتاب والسنة، بل سبق الثناء عليهم في الكتب الماضية، قال تعالى: {مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي

(22) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 39)، ابن القيم، والتبيان في أقسام القرآن (ص: 187).

(23) أخرجه البخاري في صحيحه (ح 3360).

(24) ينظر:الطيار، فصول في أصول التفسير (ص: 37).

(25) الطيار، شرح مقدمة في أصول التفسير (ص: 273).

(26) وسبب تسميته "تفسير القرآن للقرآن" أن القرآن هو المفسِّر فلم يحتج المفسِّر عندها لإعمال الذهن والربط بين الآيات، بل كان المفسِّرُ القرآنَ للقرآنِ، فالقرآن هو الفاعل، وهو المفسِّر. ينظر: المطيري، تفسير القرآن بالقرآن (1/ 84).

(27) ينظر: الطيار، شرح مقدمة في أصول التفسير (271-273)، وفصول في أصول التفسير (ص: 74-75)، الطيار، تفسير القرآن بالقرآن (1/ 81-85)، فضل عباس، التفسير والمفسرون في العصر الحديث (1/ 99).

(28) أبو شهبة. محمد ، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص: 84).

(29) ينظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (1/ 158).

وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا} [الفتح: 29].

وقال سبحانه: {وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ} [التوبة: 100].

وثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تسُبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مِثلَ أحدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفَه»(30).

فجمع الله لهم من الفضل والمحاسن؛ من الإيمان والعمل الصالح، والعلم النافع، وشرف الصحبة، والمعيّة لرسول الله ﷺ والنصرة والمؤازرة: ما لم يُجارِهم فيه أحد بعدهم.

فهذه الأسباب الثلاثة كافية في اعتقاد أهل السنة لما اختص الله به الصحابة من الفضل والعلم والعدالة، فلا يحتاجون إلى السؤال عن حالهم، ولا البحث عن عدالتهم، قال الحافظ ابن عبد البر: (فهم خير القرون، وخير أمة أُخرجت للناس، ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله عز وجل عليهم، وثناء رسوله ﷺ، ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منه)(31)، وقال أيضًا: (ونحن وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كُفينا البحث عن أحوالهم؛ لإجماع أهل الحق من المسلمين -وهم أهل السنة والجماعة- على أنهم كلهم عدول، فواجبٌ الوقوفُ على أسمائهم، والبحث عن سِيَرهم وأحوالهم؛ ليُهتدى بهداهم، فهم خير من سلك سبيله واقتدى به)(32).

وليس المقصود باعتقاد أهل السنة لعدالة الصحابة قولَهم بعدم وقوعهم في الذنوب والمعاصي! فهذا لا يكون إلا لمعصوم، وإنما المراد قَبول روايتهم من غير تكلف ببحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك، ولله الحمد(33).

وأما ما شجر بين الصحابة في الفتن التي وقعت بعد مقتل عثمان رضي الله عنه سنة 35هـ وغيرها، فمن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، ومحبتهم والاستغفار لهم، كما وصفهم الله بذلك في قوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ} [الحشر: 10]، ويقولون: إن ما ورد من الآثار المروية في مساويهم: منها ما هو كذب، ومنها ما قد زِيدَ فيه ونقص وغُيِّر عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون؛ إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون، فهم بين الأجر والأجرين، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم -إن صدر- حتى إنه يُغفَر لهم من السيئات ما لا يُغفَر لمن بَعدَهم؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم(34).

قال الإمام ابن بطة في عرضه معتقد أهل السنة والجماعة: (ونكفُّ عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ؛ فقد شهدوا المشاهد معه، وسبقوا الناس بالفضل؛ فقد غفر الله لهم، وأمرك بالاستغفار لهم، والتقرب إليه بمحبتهم، وفَرَض ذلك على لسان نبيه ﷺ)(35).

ويقرُّ أهل السنة والجماعة بكل ما ورد في الكتاب والسنة من تفاضل الصحابة ومراتبهم وفضائل آحادهم؛ فهم -رضوان الله عليهم- وإن شهدنا لهم بالفضل والخيرية والعدالة، فليسوا على درجة واحدة في الرتبة والمكانة، بل منهم السابقون، ومنهم اللاحقون، (فيُفَضِّلون من أنفق من قبل الفتح -وهو صُلح الحُديبيَة- وقاتَل، على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر -وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر-: "اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم"(36).

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، كالعشرة، وكثابت بن قيس بن شمَّاس، وغيرهم من الصحابة، ويُقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن غيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ويُثَلِّثون بعثمان، ويُرَبعون بعلي رضي الله عنهم كما دلت عليه الآثار، وكما أجمع الصحابة رضي الله عنهم على تقديم عثمان في البيعة، مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما -بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر-: أيهما أفضل؟ فقدَّم قوم عثمان وسكتوا، أو ربَّعوا بعلي، وقدَّم قوم عليًّا، وقوم توقفوا، لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان، وإن كانت هذه المسألة -مسألة عثمان وعلي- ليست من الأصول التي يضلَّل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن المسألة التي يضلَّل المخالف فيها هي "مسألة الخلافة"؛ وذلك أنهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله)(37).

(30) أخرجه البخاري في صحيحه (ح 3673)، ومسلم (ح 221).

(31) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1/ 1-2).

(32) المصدر السابق (1/ 19).

(33) ينظر: السخاوي عن ابن الأنباري، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (4/ 101).

(34) ينظر: ابن تيمية، العقيدة الواسطية (115-120).

(35) ابن بطة، الإبانة الصغرى (ص: 127).

(36) أخرجه البخاري في صحيحه (ح 3007)، ومسلم (ح 2494).

(37) ابن تيمية، العقيدة الواسطية (115-118).

ويحب أهل السنة والجماعة آل البيت ويوالونهم ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ حين قال في خطبة غَدير خُمٍّ: «وأهل بيتي، أذكِّركم الله في أهل بيتي، أذكِّركم الله في أهل بيتي، أذكِّركم الله في أهل بيتي»(38)، وآل البيت هم: أزواجه، وذريته، وقرابته من آل علي، وآل عَقيل، وآل جعفر، وآل عباس(39).

المطلب الأول: موقف الشيعة الإمامية من أبي بكر في تفسيرهم للقرآن بالقرآن:

مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة مع جمهور المسلمين أن أبا بكر الصِّديق رضي الله عنه هو أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ، وقد ورد في فضله آيات قرآنية وأحاديث نبوية صحيحة، وخالف في ذلك الشيعة الإمامية، فطعنوا في خلافته وعدالته، وأنكروا أو تأوّلوا جميع ما جاء في فضله، وأوسطهم من أثبت تلك النصوص، ولكن قرّر عدم دلالتها على أي أفضلية لأبي بكر الصِّديق، ثم ذهب بها مذاهب شتى مفسرًا لها بآيات أخرى.

وبالنظر لتلك الآيات والآيات التي فسروا بها يتبين فساد قولهم؛ إذ إنها مجرد إسقاطات للآيات لا يدل عليها نص أو لغة أو سياق، ومجمل ما استندوا عليه مرويات وأقوال ينسبونها لأئمة آل البيت لم تثبت في كتب الحديث والتفسير المعتمدة، ولم يَرْوِها أحد غيرهم، ومن الآيات التي يذكرها الشيعة على ذلك:

- قوله تعالى: {إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [التوبة: 40]، وينسبون قولًا إلى أبي عبد الله -جعفر الصادق- أنه قال: لما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الغار قال لأبي بكر: كأني أنظر إلى سفينة جعفر وأصحابه تعوم في البحر، وأنظر إلى الأنصار محتبين في أفنيتهم.

فقال أبو بكر: وتراهم يا رسول الله؟ قال: نعم. قال: فأرنيهم، فمسح على عينيه فرآهم، فقال في نفسه: الآن صدَّقتُ أنَّك ساحر!! فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنت الصِّدّيق، وهو قوله: {وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [التوبة: 40] (40).

وهم بذلك لا يعتقدون أن في الآية ما يدل على تفضيل أبي بكر؛ لأن قوله: {ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ} [التوبة: 40] مجرد إخبار أن النبي صلى الله عليه وآله خرج ومعه غيره، وكذلك قوله: {إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ} خبر عن كونهما فيه، كما أن وصفه بقوله: {لِصَٰحِبِهِۦ} لا مدح فيه أيضًا؛ لأن تسمية "الصاحب" لا تفيد فضيلة، فقد قال الله تعالى في صفة المؤمن والكافر: {قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِي خَلَقَكَ} [الكهف: 37]، وقد يُسمَّى البهيمة "صاحب" الإنسان، وقد يقول الرجل المسلم لغيره: "أُرسِل إليك صاحبي اليهودي"، ولا يدل ذلك على الفضل.

وقوله: {لَا تَحْزَنْ} هو نهي محض عن الخوف، وليس فيه مدح. وقوله: {إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ} قيل: إن المراد به النبي صلى الله عليه وآله، ولو أُريد به أبو بكر معه لم يكن فيه فضيلة؛ لأنه يحتمل أن يكون ذلك على وجه التهديد، كما يقول القائل لغيره إذا رآه يفعل القبيح: "لا تفعل، إن الله معنا" يريد أنه مطَّلع علينا، عالمٌ بحالنا.

وإن السكينة نزلت على النبي صلى الله عليه وآله، وكان التأييد بجنود الملائكة يختص بالنبي صلى الله عليه وآله، فلا فضيلة في هذه الآية للرجل -بزعمهم- إلا العناد ممن استدل بها على ذلك! زاعمين أنهم ما أرادوا الطعن في أبي بكر، بل مقصدهم بيان أن الاستدلال بالآية على الفضل غير صحيح. (41)

قال الطوسي: وليس في الآية ما يدل على تفضيل أبي بكر؛ لأن قوله: {ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ} مجرد الإخبار أن النبي صلى الله عليه وآله خرج ومعه غيره، وكذلك قوله: {إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ} خبر عن كونهما فيه، وقوله: {إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ} لا مدح فيه أيضًا؛ لأن تسمية الصاحب لا تفيد فضيلة؛ ألا ترى أن الله تعالى قال في صفة المؤمن والكافر: {قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ} [الكهف: 37] وقد يسمون البهيمة بأنها صاحب الإنسان، كقول الشاعر: (وصاحبي بازل شمول)، وقد يقول الرجل المسلم لغيره: أُرسِل إليك صاحبي اليهودي، ولا يدل ذلك على الفضل، وقوله {لَا تَحْزَنْ} إن لم يكن ذمًّا فليس بمدح، بل هو نهي محض عن الخوف، وقوله: {إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ} قيل: إن المراد به النبي صلى الله عليه وآله، ولو أُريد به أبو بكر معه لم يكن فيه فضيلة؛ لأنه يحتمل أن يكون ذلك على وجه التهديد، كما يقول القائل لغيره إذا رآه يفعل القبيح: لا تفعل، إن الله معنا، يريد أنه متطلع علينا، عالم بحالنا. والسكينة قد بيَّنا أنها نزلت على النبي صلى الله عليه وآله بما بيَّناه من أن التأييد بجنود الملائكة كان يختص بالنبي صلى الله عليه وآله، فأين موضع الفضيلة للرجل لولا العناد، ولم نذكر هذا للطعن على أبي بكر، بل بيَّنَّا أن الاستدلال بالآية على الفضل غير صحيح"(42)

---

(38) أخرجه مسلم في صحيحه (ح 2408).

(39) ابن تيمية، حقوق آل البيت (ص: 25).

(40) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (2/ 415).

(41) ينظر: الطباطبائي، الميزان (9 / 222-226)، شبر، تفسير القرآن الكريم (ص: 204)، الشيرازي، تفسير الأمثل (59/6).

(42) الطوسي، التبيان (222/5-223)، الكاشاني، الصافي (344/2-345).

والعجيب أنهم يزعمون أنهم ما أرادوا الطعن! كيف وهم وصفوا أبا بكر بالكفر، وحرَّفوا لأجل ذلك الآيات؟!

فيروي العياشي أن رجلًا سأل أبا الحسن الثاني، فقال له: إنهم يحتجون علينا بقول الله تبارك وتعالى: {ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ} قال: وما لهم في ذلك؟ فوالله لقد قال الله: "فأنزل الله سكينته على رسوله"، وما ذكره فيها بخير، قال: قلت له أنا: جُعِلتُ فداك، وهكذا تقرؤونها؟ قال: هكذا قرأتها، ثم يؤكد ذلك برواية أخرى عن أبي جعفر قوله: "فأنزل الله سكينته على رسوله"، ألا ترى أن السكينة إنما نزلت على رسوله {وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ} فقال: هو الكلام الذي تكلم به عتيق(43).

- الموضع الثاني: عند قوله تعالى: {إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡجِبَالِ فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا} [الأحزاب: 72] قال القُمّي: "فسَّروا الأمانة بأنها الإمامة والأمر والنهي، والدليل على أن الأمانة هي الإمامة قوله عز وجل للأئمة: {إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا} [النساء: 58] يعني الإمامة.

والأمانة عُرِضت على السماوات والأرض والجبال، فأَبَيْنَ أن يحملنها، قال: أَبَيْنَ أن يَدَّعوها أو يغصبوها أهلها، {وَأَشۡفَقۡنَ مِنۡهَا وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ} [الأحزاب: 72] أي فلان. {إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا ٧٢ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمَۢا ٧٣} [الأحزاب:72-73]"(44).

الرد عليهم:

جميع الاتهامات والطعون التي ذكرها الشيعة في أبي بكر وغيره من الخلفاء الراشدين بل وسائر الصحابة، من خلال تفسير القرآن بالقرآن: محض افتراء؛ ولذا فإن من الردود في بيان باطلها ما هو رد عام، ومنها ما هو رد خاص، وسأكتفي بالرد الخاص عند كل صحابي، وسأُرجئ الرد العام إلى نهاية البحث، ومما يُرَد عليهم فيما تأوَّلوه في حق أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه:

1. أنه جاءت النصوص الصريحة الصحيحة في فضل أبي بكر كثيرةً، ومنها: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن أبا بكر الصديق حدَّثه، قال: نظرت إلى أقدام المشركين على رؤوسنا ونحن في الغار، فقلت: يا رسول الله، لو أنَّ أحدهم نظر إلى قدميه أبصرنا تحت قدميه، فقال: ((يا أبا بكر، ما ظنُّك باثنين الله ثالثهما؟!))(45). وعن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال عنه: ((إن أَمَنَّ الناس عليَّ في ماله وصحبته أبو بكر، ولو كنت متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا، ولكِنْ أخوَّةُ الإسلام، لا تبقيَنَّ في المسجد خَوخةٌ إلا خَوخةُ أبي بكر))(46)، ودلائل أخرى من الكتاب والسنة والإجماع كلها تدل على فضيلة أبي بكر رضي الله عنه وخصائصه التي لم يشاركه فيها أحد من الصحابة رضوان الله عليهم(47).
2. لا يخفى تعسف الطوسي وغيره من الشيعة في تفسير الآية، حتى لا يذكر لأبي بكر فضيلة. وهذا التعسف ظاهر بقوة عند قوله: {لَا تَحۡزَنۡ} إن لم يكن ذمًّا فليس بمدح، بل هو نهي محض عن الخوف، وقوله {إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ} قيل: إن المراد به النبي صلى الله عليه وآله، ولو أريد به أبو بكر معه لم يكن فيه فضيلة؛ لأنه يحتمل أن يكون ذلك على وجه التهديد!!

والحقيقة أنه ليس هذا الحزن نقصًا كما زعمت الشيعة الإمامية، قال الرازي رحمه الله في تفسيره: "إن قوله: {لَا تَحۡزَنۡ} نهي عن الحزن مطلقًا، والنهي يوجب الدوام والتكرار، وذلك يقتضي ألا يحزن أبو بكر بعد ذلك البتة، قبل الموت وعند الموت وبعد الموت"(48)، فقد كان الموجِب لحزنه هو كمال محبته ونصرته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم(49).

كما قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وهذا يدل على أن صاحبه كان مشفقًا عليه، محبًّا له، ناصرًا له حيث حَزِن، وإنما يحزن الإنسان حال الخوف على مَن يحبه، وأما عدوُّه فلا يحزن إذا انعقد سبب هلاكه"(50).

ولا شكَّ أن الآية تحمل فضيلة ظاهرة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، وذلك واضحٌ في قوله تعالى: { ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ }، وقوله: { إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ}، وقوله: {إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ}، والضمير العائد على أبي بكر في قوله تعالى: {فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ} ولكن لأن الشيعة الإمامية يبغضون أبا بكر رضي الله عنه أرادوا أن يجرِّدوه من كل فضيلة، بل وصل الحال بهم أن عرّضوا بكفره رضي الله عنه وأرضاه، فأطالوا النفَس لكي يثبتوا أن

---

(43) ينظر: العياشي، التفسير (128/2)، الكاشاني، الصافي (703/1).

(44) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (3/ 836-837).

(45) أخرجه البخاري (ح 1798)، ومسلم (ح 1027).

(46) أخرجه البخاري (ح 466)، ومسلم (ح 2382) واللفظ له.

(47) قال شيخ الإسلام رحمه الله: (واعلم أن كل ما يُظَن أن فيه دلالة على فضيلة غير أبي بكر "أي على أبي بكر" إما أن يكون كذبًا على رسول الله ﷺ ، وإما أن يكون لفظًا محتملًا لا دلالة فيه، وأما النصوص المفضِّلة لأبي بكر فصحيحة صريحة، مع دلائل أخرى من القرآن والإجماع والاعتبار والاستدلال. والله أعلم). رسالة في فضل الخلفاء الراشدين (ص: 55).

(48) (60/15).

(49) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٨/ ٤٦٣).

(50) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٨/ ٤٢٨). وينظر: ابن العربي المالكي، أحكام القرآن (٢/ ٥١٥) ، ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٨/ ٤٦٣-٤٦٩)، ابن حزم، الفصل (٤/ ١١٣-١١٤).

الضمير في قوله تعالى: {فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ} يعود إلى النبي ﷺ لا إلى أبي بكر، ولو كان عندهم شيء من الإنصاف لقالوا بجواز عودة الضمير على أبي بكر؛ لأنه أقرب مذكور، وأحوج إلى السكينة، كما أجازوا عودته على النبي ﷺ، ولكن لا يريدون للصدّيق فضيلة، ويأبى الله ذلك، فرَفَع ذِكرَه عند المؤمنين، فصار أفضل هذه الأمة بعد نبيها ﷺ كما أخبر بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه(51).

3. دلَّت آية الغار في سورة التوبة على فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه من وجوه متعددة، أبرزها: ثقة النبي ﷺ الكاملة به واصطحابه في أخطر المواقف؛ مما يدل على صدق باطنه، وورود النص بتشريفه بلقب: {ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ}؛ مما يشير إلى منزلته العالية في الدين، ومؤانسته للنبي ﷺ وقت الهجرة دون سائر الصحابة، كما أن النبي ﷺ طمْأنه بقوله: {إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ} [التوبة: 40]، وهي معية خاصة بالنصرة؛ مما يدل على أن أبا بكر من المتقين المحسنين. وقد بيَّن العلماء أن المعية في قوله: {مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ} [المجادلة: 7] معية علم، بخلاف المعية في الغار؛ فهي معية تأييد ونصر. كما تدل الآية على أن السكينة نزلت على أبي بكر لا على النبي ﷺ؛ لأنه كان هو الخائفَ، والسياق يقتضي ذلك. وخُتمت الآية بتأكيد اختياره في أشرف المواطن؛ مما يدل على مكانته العظمى(52).

4. أما استدلالهم بقوله تعالى: {إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡجِبَالِ} [الأحزاب: 72] على أن المراد بها الإمامة: فغير صحيح، وقد ذكر القرطبي عدة تفسيرات في المراد بالأمانة الواردة في الآية، وحاصل ما نقله عن جمهور المفسرين أن الأمانة تشمل عموم التكاليف الشرعية؛ من طاعة ومعصية، وثواب وعقاب، فتشمل كل ما أمر الله به ونهى عنه؛ من صلاة وصيام وغُسل جنابة وغيرها. والفرائض التي ائتمن الله عليها العباد. وقد اختُلف في تفاصيل بعضها على أقوال؛ فمنهم من قال: هي في أمانات الأموال كالودائع وغيرها. أو أنها في كل الفرائض، وأشدها أمانة المال. وذكر بعضهم من الأمانة أن ائتُمِنت المرأة على فرجها، وغُسل الجنابة أمانة، وأن الأمانة عُرِضت على آدم فقَبِلَها مع عِلمه بالثواب والعقاب، ومنها ائتمان آدم ابنه قابيل على ولده وأهله، وخيانته إياه في قتل أخيه.

وردَّ على من قال بأن المراد بالأمانة "الإمامة"، وبيَّن أوجه الاعتراض عليه، وهي:

- مخالفته لدلالة النصوص وأقوال السلف، فهو قول باطل؛ لأن الآثار المروية عن السلف تخالفه، وكل تفاسير الصحابة والتابعين تنص على أن الأمانة هي الفرائض والتكاليف، لا الإمامة.
- مخالفته للعقل؛ فكيف تُعرَض الإمامة على الجمادات، مثل السماوات والأرض والجبال؟ وما حاجتها للإمامة وهي غيرُ مكلَّفةٍ ولا محلٍّ لها؟
- الخلط بين "عرض الأمانة" و"عرض الإمامة"، فذكر بعضهم أن آدم هو من عرض الإمامة على الخلق عند موته، وهو قول لا أصل له في الأخبار الثابتة، ومخالف لنص الآية التي تبدأ: "إنا عرضنا"، أي: الله هو العارض، لا آدم.
- الخطأ في فهم السياق؛ فقولهم: إن الإنسان قبِل الإمامة، يُخالف المعنى المقصود، فالله سبحانه يذم من خان الأمانة، فكيف يُفهَم من ذلك أن الأمانة مَنصِب الإمامة؟!(53)

فالحاصل أن القول بأن المراد بالأمانة الإمامةُ، مردود بأقوال السلف ودلالة العقل والسياق؛ إذ لا يتناسب مع الجمادات، ولا مع الذم الوارد في الآية.

المطلب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تفسيرهم للقرآن بالقرآن:

مما يصرح به الشيعة الإمامية في عقائدهم موقفهم من عدد من الصحابة، وعلى رأسهم الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ويقوم هذا الموقف على مبدأ أن الإمامة بالنص الإلهي، وأن علي بن أبي طالب عليه السلام هو الخليفة المنصوص عليه بعد النبي محمد ﷺ، وكل من تقدَّمه فقد اغتصب الحق، وتعدَّى على آل بيت النبي، وتسبَّب بزعمهم في انحراف الأمة عن الأمر الإلهي.

وقد ورد في العديد من مصادر الشيعة الإمامية المعتمدة تصريحات واضحة تدلُّ على هذا الموقف؛ حيث يُتَّهم عمر صراحة بأنه من "الظالمين" الذين غصبوا الخلافة، ويُربَط اسمه غالبًا بـ"الثاني" كناية عنه.

ويُعَد تفسير القرآن بالقرآن أحد أبرز المجالات التي تجلَّى فيها هذا الموقف العقائدي؛ حيث عمد بعض مفسِّري الشيعة إلى تفسير آيات قرآنية معينة على أنها نزلت في عمر بن الخطاب، وربطوا بينها وبين مواقف يذكرها أهل السِّيَر، منها ما هو حقيقة ولا يشوب فِعلَ عمر فيها

(51) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (8/489-490)، ابن العربي، أحكام القرآن (2/512).

(52) ينظر:ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري – كتاب فضائل الصحابة – باب مناقب المهاجرين وفضلهم، منهم أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة التيمي رضي الله عنه، فذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني أن آية الغار تبرز فضل أبي بكر الصِّديق؛ حيث انفرد بهذه المنقبة بصحبته للنبي ﷺ في تلك السفرة ووقايته بنفسه، وشهادة الله له بأنه صاحب نبيه. ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح – كتاب المناقب والفضائل – باب مناقب أبي بكر رضي الله عنه.

(53) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (14/ 253-258).

شائبةٌ، ولكنهم عمدوا إليها وتأوّلوها وأسقطوها في غير سياقها، ومنها مواقف مكذوبة نسبها الروافض حقدًا وكرهًا للخليفة عمر رضي الله عنه. وسيتضح ذلك في تفسيرهم للآيات الآتية.

أولًا: اتهامه بالموالاة لليهود والنفاق، فعند قوله تعالى: {أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم} [المجادلة: 14] قال القُمّي: نزلت في الثاني(54)؛ لأنه مرَّ به رسول الله صلى الله عليه وآله وهو جالس عند رجل من اليهود، ويكتب خبر رسول الله صلى الله عليه وآله، فأنزل الله جل ثناؤه: {أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مَّا هُم مِّنكُمۡ وَلَا مِنۡهُمۡ} [المجادلة: 14] فجاء الثاني إلى النبي صلى الله عليه وآله، فقال له رسول الله: "رأيتك تكتب عن اليهود، وقد نهى الله عن ذلك!" فقال: يا رسول الله، كتبت عنه ما في التوراة من صفتك، وأقبل يقرأ ذلك على رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو غضبان. فقال له رجل من الأنصار: ويلك، أما ترى غضب النبي صلى الله عليه وآله عليك؟ فقال: أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، إني إنما كتبت ذلك لما وجدت فيه من خبرك. فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: "يا فلان، لو أن موسى بن عمران فيهم قائمًا، ثم أتيتَه رغبةً عما جئتُ به، لكنتَ كافرًا بما جئتُ به"، وهو قوله: {ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةً} [المجادلة: 16] أي: حجابًا بينهم وبين الكفّار، وأيمانهم: إقرار باللسان، وفرَقًا من السيف ودفع الجزية(55).

ثانيًا: شرب الخمر والاعتداء في حال السُّكر:

عند قوله تعالى: {يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ} [البقرة: 219] و {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ } [النساء: 43] وقوله تعالى: {إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ} [المائدة: 91] ذكر الزمخشري في ربيع الأبرار، قال: أُنزِلَ في الخمر ثلاث آيات: أولها قوله تعالى: {يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَاۗ} [البقرة: 219] فكان المسلمون بين شارب وتارك، ثم شَرِبها رجل فدخل في صلاته فهَجَر، فنزل قوله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ} [النساء: 43] فشربها من شربها من المسلمين، حتى شربها عمر، فأخذ لَحْيَ بعيرٍ فشجَّ رأس عبد الرحمن بن عوف، ثم قعد ينوح على قتلى بدر بشِعر الأسود بن يغفر:

وكائِنْ بالقليبِ قليبِ بدرٍ

من القَيناتِ والشَّرْب الكِرامِ

وكائِنْ بالقليبِ قليبِ بدرٍ

من الشِّيزى المكلَّل بالسَّنامِ

أيوعِدنا ابنُ كبشة أنْ سنحيا

وكيف حياةُ أصداءٍ وهامِ

أيعجزُ أن يردَّ الموت عني

وينشرني إذا بَلِيَت عظامي

ألا من مُبلغُ الرحمنِ عني

بأني تارك شهر الصيامِ

فقل لله يمنعني شرابي

وقل لله يمنعني طعامي

فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله، فخرج مغضبًا يجر رداءه، فرفع شيئًا كان في يده ليضربه، فقال عمر: "أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله"، فأنزل الله ﷻ: {إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ} [المائدة: 91] فقال عمر: انتهينا(56).

ثالثًا: الاستخفاف بدعاء النبي لولاية عليّ رضي الله عنه

عند قوله تعالى: {فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ} [هود: 12] ونسبوا رواية إلى الإمام الصادق أنه قال: لما نزل النبي ﷺ قُدَيدًا، قال لعلي: "إني سألت ربي أن يوالي بيني وبينك، ففعل، وسألت ربي أن يُؤاخي بيني وبينك ففعل، وسألت ربي أن يجعلك وصيّي ففعل، فقال رجلان من قريش(57): والله لصاعٌ من تمرٍ في شَنٍّ بالٍ أحبُّ إلينا مما سأل محمد ربه، فهلّا سأله ملكًا يعضُدُه على عدوه، أو كنزًا يستعين به على فاقته؟! والله ما دعاه إلى باطل إلا أجابه له، فأنزل الله عليه {فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ} [هود: 12] إلى آخر الآية (58).

(54) قال في الهامش "دلام".

(55) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (3/ 1057).

(56) الطباطبائي، الميزان (6/ 132).

(57) قال في رواية بعدها: "فقال رمع: والله لصاعٌ من تمر في شَنٍّ بالٍ..." كناية عن عمر الفاروق رضي الله عنه.

(58) العياشي، التفسير (303/1).

رابعًا: الخوف والفرار أثناء غزوة الأحزاب، عند قوله تعالى: {وَإِذۡ زَاغَتِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلۡقُلُوبُ ٱلۡحَنَاجِرَ} [الأحزاب: 10] إلى قوله: {إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارٗا} [الأحزاب: 13]

قال القُمّي: "الذين قالوا لرسول الله: تأذن لنا أن نرجع إلى منازلنا؛ فإنها في أطراف المدينة ونخاف اليهود عليها؟ فأنزل الله فيهم: {إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٞ وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارٗا} [الأحزاب: 13] إلى قوله: {وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا ١٩} [الأحزاب: 19]، ونزلت هذه الآية في فلان(59) لما قال لعبد الرحمن بن عوف: هلم ندفع محمّدًا إلى قريش ونلحق نحن بقومنا {يَحۡسَبُونَ ٱلۡأَحۡزَابَ لَمۡ يَذۡهَبُواْۖ وَإِن يَأۡتِ ٱلۡأَحۡزَابُ يَوَدُّواْ لَوۡ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلۡأَعۡرَابِ يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡۖ وَلَوۡ كَانُواْ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓاْ إِلَّا قَلِيلٗا} [الأحزاب: 20]... ثم وصف الله المؤمنين المصدِّقين بما أخبرهم رسول الله صلى الله عليه وآله ما يصيبهم في الخندق من الجَهد، فقال: {وَلَمَّا رَءَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡأَحۡزَابَ قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥۚ وَمَا زَادَهُمۡ إِلَّآ إِيمَٰنٗا وَتَسۡلِيمٗا ٢٢} [الأحزاب: 22]"(60).

الرد عليهم:

1. ما يذكره الشيعة الإمامية من مرويات منسوبة ومكذوبة على أئمة آل البيت للطعن في عمر يردها ويبين بطلانها الأحاديثُ الصحيحة في فضل عمر، ومنها: قوله ﷺ: (لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يُكَلَّمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكنْ من أمتي منهم أحد فعُمَر)(61)، وحديث "ما زلنا أعِزَّةً منذ أسلم عمر)(62)، وحديث: (ما سمعتُ عمر لشيء قط يقول: إني لأظنه كذا، إلا كان كما يظن)(63). وقوله: (بينما أنا نائم إذ رأيتُني في الجنة، فإذا قصرٌ من ذهب، فقلت: لمن هذا؟ قالوا: لعمر بن الخطاب)(64).

فهذه الأحاديث تُظهر بوضوح مكانة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الإسلام، وتؤكد فضائله ومواقفه الثابتة في نصرة الدين والنبي ﷺ.

2. أما ما زعموه واتهموا به عمر وأنه المعنيُّ في قوله تعالى: {أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم} [المجادلة: 14] فليس صحيحًا، بل إن الثابت في تفسير الآية وما يذكره العلماء في سبب نزولها: أنها نزلت في عبد الله بن أُبَي وعبد الله بن نَبْتَل المنافِقَين؛ فقد كان أحدهما يجالس النبي ﷺ ثم يرفع حديثه إلى اليهود(65).

قال ابن كثير: "يقول الله تعالى منكرًا على المنافقين في موالاتهم الكفار في الباطن، وهم في نفس الأمر لا معهم ولا مع المؤمنين، كما قال تعالى: {مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلٗا} [النساء: 143]، وقال هاهنا: {۞أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم} [المجادلة: 14]، يعني: اليهود الذين كان المنافقون يمالئونهم ويوالونهم في الباطن، ثم قال تعالى: { مَّا هُم مِّنكُمۡ وَلَا مِنۡهُمۡ} أي: هؤلاء المنافقون ليسوا في الحقيقة لا منكم أيها المؤمنون، ولا من الذين يوالونهم، وهم اليهود"(66).

3. جميع ما يذكرونه في تفسيرهم للقرآن من مواقف عن عمر: محض افتراء، ومن المعلوم لكل مسلم أنه لا يجوز أن يتّهم المسلمُ أحدًا بذنبٍ من الذنوب إلا بدليلٍ واضح لا لَبْسَ فيه. بل الثابت أن عمر رضي الله عنه أعلن الحرب على الخمر منذ إسلامه، وأنه "لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ قَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيَانًا شِفَاءً، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ: {۞يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ } [البقرة: 219]، قَالَ: فَدُعِيَ عُمَرُ فَقُرِئَتْ عَلَيْهِ، قَالَ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيَانًا شِفَاءً، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي النِّسَاءِ: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ } [النساء: 43]، فَكَانَ مُنَادِي رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يُنَادِي: أَلَا لَا يَقْرَبَنَّ الصَّلَاةَ سَكْرَانُ، فَدُعِيَ عُمَرُ فَقُرِئَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيَانًا شِفَاءً، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ {فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ} [المائدة: 91]. قَالَ عُمَرُ: انْتَهَيْنَا"(67). كما ثبت عنه أنه استشار كبار الصحابة في عقوبة شارب الخمر(68).

وكذا زعمهم أنه رضي الله عنه تولى عن الجهاد، بل المشهور عنه أنه من الصحابة الذين شهدوا مع رسول الله ﷺ غزواته ولم يتخلف عنها(69).

---

(59) قال في الهامش: "الثاني".

(60) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (3/ 824-825).

(61) أخرجه البخاري في صحيحه (ح 3689)، ومسلم في صحيحه (ح 2398) واللفظ له.

(62) أخرجه البخاري في صحيحه (ح 3650).

(63) أخرجه البخاري في صحيحه (ح 3653).

(64) أخرجه مسلم في صحيحه (ح 2395).

(65) ينظر: الواحدي، أسباب النزول (ص 235)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (304/17).

(66) تفسير ابن كثير (8/ 81).

(67) أخرجه أبو داود (3670).

(68) أخرجه مسلم (ح 1706).

(69) ينظر: ابن الجوزي، مناقب أمير المؤمنين (ص 88)، و ابن سعد، الطبقات الكبرى (3 / 272).

والخلاصة أن موقف الإمامية من عمر بن الخطاب -من خلال تفسيرهم القرآن بالقرآن الكريم- هو موقف يُظهر جليًّا معتقدهم المنحرف في صحابة رسول الله، كما أنهم استندوا في اتهاماتهم على روايات منسوبة للأئمة، وأسقطوا من خلالها أحكامًا عَقَدية في سياق تفسير النص القرآني.

المطلب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من عثمان رضي الله عنه في تفسيرهم للقرآن بالقرآن:

الطعن وسب الصحابة رضي الله عنهم من عقيدة الشيعة، وقد نال عثمانَ بن عفان رضي الله عنه منهم أفحشُ الطعن والاتهامات، بل صرَّح كثير منهم بأنه كافر أو مرتد، كما يعتقدون أن خلافته باطلة، وأنها اغتصاب للحق الإلهي المزعوم لعلي بن أبي طالب، ويطعنون في بيعته(70).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وأما عثمان فالرافضة تُكَفِّره وتُفَسِّقه وتَلعَنه، وتستحِلُّ دمه، ويزعمون أنه غيَّر شريعة الإسلام، وبدَّل السنن، وولَّى أقاربه، وظلم الصحابة"(71).

ومن خلال تفسير الشيعة الإمامية يتبين انحرافهم في موقفهم من الخليفة عثمان رضي الله عنه؛ فقد مالوا بتفسير الآيات وأسقطوها بناء على توجههم العقدي، فطعنوا فيه واتهموه بالفسق والظلم، بل بالردة ولكفر، ومن الآيات التي فسروها على غير وجهها وحرفوها واستدلوا بها للطعن فيه ما يلي:

أولًا: تفسير مقتل عثمان رضي الله عنه بسبب ذنبه:

يزعم الشيعة الإمامية أن عثمان قُتل بسبب ذنب يتعلق بابنة النبي ﷺ مفسرين قوله تعالى: {أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ} [البلد: 5] بأن عثمان (المكنى "نعثل") كان له ذنب كبير أدى إلى قتله، مرتبط ببنت النبي ﷺ ونسبوا قولًا لأبي جعفر عند قوله تعالى: {أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ} [البلد: 5] أن المراد بالآية: نعثل في قتله بنت النبي صلى الله عليه وآله {أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ} [البلد: 7] قال: في فسادٍ كان في نفسه(72).

ثانيًا: اتهامه رضي الله عنه بالرياء والتظاهر بالبذل في سبيل الله ثم أمسك بعد أن خُوِّف من الفقر،

زاعمين افتراءً بأن تفسير قوله تعالى: {يَقُولُ أَهۡلَكۡتُ مَالٗا لُّبَدًا} [البلد: 6] {أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ} [البلد: 7] أن عثمان جهَّز النبي بمال في جيش العسرة، ثم أفسد نيته، وهو تفسير قوله تعالى: {وَأَعۡطَىٰ قَلِيلٗا وَأَكۡدَىٰٓ} [النجم: 34] (73).

ثالثًا: اتهامهم لعثمان بالتكبر والتولي عن الفقير الأعمى (ابن أم مكتوم) وتقديمه الأغنياء:

يزعم القُمِّي أن قوله تعالى: {عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ} [عبس: 1] إلى قوله: {فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ} [عبس: 10] نزلت في عثمان وابن أم مكتوم رضي الله عنهما، وكان ابن أم مكتوم مؤذنًا لرسول الله ﷺ وكان أعمى، وجاء إليه ﷺ وعنده أصحابه، وعثمان عنده، فقدَّمه رسول الله ﷺ على عثمان، فعبَس عثمان وجهه وتولَّى عنه، فأنزل الله تعالى: {عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ} [عبس: 1] قال: "يعني: عثمان {أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ٢ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣} [عبس:2-3] أي: يكون طاهرًا أزكى. {أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ} [عبس: 4] قال: يذكره رسول الله صلى الله عليه وآله. ثم خاطب عثمان فقال: {أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ ٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ } [عبس:5-6] قال: أنت إذا جاءك غني تتصدى له وترفعه.

{وَمَا عَلَيۡكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ} [عبس: 7] أي: لا تبالي زكيًّا كان أو غير زكي إذا كان غنيًّا. {وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسۡعَىٰ} [عبس: 8] يعني: ابن أم مكتوم {وَهُوَ يَخۡشَىٰ ٩ فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ} [عبس:9-10] أي: تلهو ولا تلتفت إليه"(74).

خامسًا: اتهامه بالإعراض ورفض التحاكم إلى النبي ﷺ، وتفضيل حكم اليهودي:

زعم الشيعة الإمامية أن قوله تعالى: {وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ} [النور: 48] إلى قوله: {بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ} [النور: 50] نزلت في عثمان حين تنازع مع علي في حديقة، فعرض عليٌّ التحاكم إلى النبي ﷺ، فرفض عثمان، ورضي أن يُحكِّم ابن شيبة اليهودي!

فأنزل الله: {وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ... إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ} [النور: 48]. وأثنى على عليٍّ عليه السلام بقوله: { سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ} [النور: 51]. {وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا} [النور: 47] إلى قوله: {فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ} [النور: 52]، واستدلوا بقول ينسبونه لأبي عبد الله عليه السلام أنه قال: نزلت هذه الآية في أمير المؤمنين عليه السلام وعثمان، وذلك أنه كان بينهما منازعة في حديقة، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: ترضى برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حكما؟ فقال عبد الرحمن بن عوف لعثمان: لا تحاكمه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله؛

(70) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (1/12-60).

(71) ابن تيمية، الاستغاثة في الرد على البكري (ص: 318). وينظر: ابن تيمية، منهاج السنة (1/ 60)، (6/ 181).

(72) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (3/ 1159).

(73) ينظر: علي بن إبراهيم، تفسير القمي (3/ 1159).

(74) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (3/ 1132).

فإنه يحكم له عليك، ولكن حاكمه إلى ابن شيبة اليهودي، فقال عثمان لأمير المؤمنين: لا أرضى إلا بابن شيبة اليهودي، فقال ابن شيبة لعثمان: تأتمنون محمدًا على وحي السماء وتتهمونه في الأحكام! فأنزل الله على رسوله: {وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ} [النور: 48] إلى قوله: {بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ} [النور: 50]، ثم ذكر الله أمير المؤمنين فقال: {إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ} [النور: 51] إلى قوله: {فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ} [النور: 52](75).

الرد عليهم:

1. ما يذكرونه من تفسير الآيات وأن المعنيَّ بها عثمان رضي الله عنه: محض كذب وافتراء، وقول في كتاب الله بغير علم ولا دليل؛ فإن قوله تعالى: {أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ} [البلد: 5]، آية عامة لا علاقة لها بعثمان، وإنما هو ذم لمن يغتر بماله وجاهه ويظن أنْ لا أحد يقدر عليه. وقد ذكر جمهور المفسرين -كابن جرير الطبري، وابن كثير، وغيرهما- أنها خطاب للمغتر بماله من الكفار، ومنهم من ذكر أنها نزلت في رجل من بني جُمَح، فقال جل ثناؤه: أيحسب هذا القوي بجَلَده وقوَّته، أنْ لن يقهره أحد ويغلبه، فالله غالبه وقاهره فيما أهلكه من مال في عداوة محمد ﷺ(76).

وأما قوله تعالى: {وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ} [النور: 48] الآية. فقال المفسرون: هذه الآية والتي بعدها نزلتا في "بشر" المنافق وخصمه اليهودي حين اختصما في أرض، فجعل اليهودي يجره إلى رسول الله -ﷺ- ليحكم بينهما، وجعل المنافق يجره إلى كعب بن الأشرف ويقول: إن محمدا يحيف علينا(77).

2. أما اتهام الرافضة عثمان رضي الله عنه بقتل ابنة النبي ﷺ: فهذه فرية عظيمة لا مستند لها، بل إن النبي ﷺ قد ارتضاه كفؤًا لابنتيه، فزوَّجه رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما، ولم يَفُز بهذه المنقبة أحد غيره من الصحابة رضوان الله عليهم؛ ولذلك سُمي ذا النورين.

3. الثابت في كتب الحديث والسيرة والتفسير أن عثمان رضي الله عنه هو الذي جهّز جيش العسرة كاملًا من ماله الخاص، وكان هذا من أعظم القربات، وقد أثنى النبي ﷺ عليه، فقال: ((ما ضرَّ عثمانَ ما فعل بعد اليوم))(78).

4. أما قوله تعالى: {عبس وتولى} فإن مما اتفق عليه جميع المفسرين أن هذه الآيات نزلت في النبي ﷺ عندما جاءه عبد الله بن أم مكتوم وهو مشغول بدعوة كبار قريش. وليس في الآية ذم حقيقي للنبي ﷺ(79)، وورد ذلك في عدد من مصادر الشيعة وتفاسيرهم(80).

5. جميع الروايات المذكورة باطلة ومكذوبة سندًا ومتنًا، ولا أصل لها في كتب الحديث أو السيرة المعتمدة؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والمعلوم من فضائل عثمان، ومحبة النبي ﷺ له، وثنائه عليه، وتخصيصه بابنتيه، وشهادته له بالجنة، وإرساله إلى مكة، ومبايعته له عنه لما أرسله إلى مكة، وتقديم الصحابة له باختيارهم في الخلافة، وشهادة عمر وغيره له بأن رسول الله ﷺ مات وهو عنه راضٍ، وأمثال ذلك: مما يوجب العلم القطعي بأنه من كبار أولياء الله المتقين، الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، فلا يُدفَع هذا بنقل لا يثبت إسناده، ولا يُعرَف كيف وقع، ويُجعل لعثمان ذنب بأمر لا يعرف حقيقته، بل مثل هذا مثل الذين يعارضون المحكم بالمتشابه، وهذا مِن فِعْل الذين في قلوبهم زيغ، الذين يبتغون الفتنة"(81).

المطلب الرابع: الآيات التي فسرها الشيعة الإمامية في الخلفاء الثلاثة:

تبيَّن من خلال تفسير الشيعة الإمامية للآيات موقفُهم من الخلفاء الراشدين، وقد تجلَّى بوضوحٍ منهجهم المبني على التأويل المنحرف، والطعن في خيار هذه الأمة؛ حيث سَعَوا إلى تحميل بعض الآيات ما لا تحتمله ألفاظها ولا سياقها، زاعمين أن المقصود بها الخلفاء الثلاثة: أبو بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم أجمعين. وقد ضمَّنوا تلك التفسيرات اتهامات صريحة بالظلم والفسق، بل والردة لهؤلاء الأئمة الراشدين!

وزعموا أن هناك آيات نزلت في الخلفاء الثلاثة معًا، ففسَّروها بحسَب معتقدهم في الصحابة والإمامة دون استناد إلى دليل معتبر من نقل أو لغة أو سياق، بل بمجرد إسقاطات مذهبية مخالفة لما دلت عليه النصوص، وما ذكره العلماء المعتَبَرين في تفاسيرهم.

ومن هذه الاتهامات والطعون عند تفسيرهم للآيات:

أولًا: زعمهم أن الخلفاء -رضوان الله عليهم- أطلقوا على أنفسهم ألقابًا للتزكية، وأن الله فضحهم لرسوله، وبيَّن حقيقة ادعائهم:

(75) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (2/ 715).

(76) ينظر: ابن جرير، جامع البيان (412/24)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم (392/8)، الواحدي، التفسير الوسيط (489/4).

(77) الواحدي، أسباب النزول (ص: 327).

(78) أخرجه الترمذي في السنن (ح 3701)، وقال: "حديث حسن غريب"، وحسنه الألباني في المشكاة (6064/323/3).

(79) ينظر: ابن جرير، جامع البيان (102/24، 105)، ابن الجوزي، زاد المسير (399/4)، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (321/8).

(80) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار (17/ 78)، الطبرسي، مجمع البيان (10/ 266)، الشيرازي، الأمثل (19/ 410-411) وغيرهم.

(81) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (6/ 268).

قال القُمّي عند قوله تعالى: {أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا ٤٩ ٱنظُرۡ كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثۡمٗا مُّبِينًا} [النساء:49-50]: هم الذين سمّوا أنفسهم بالصِّدّيق، والفاروق، وذي النورين.

ثم قال: وقوله تعالى: {وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا}: هي القشرة التي تكون على النواة. ثم كنّى عنهم، فقال: {ٱنظُرۡ كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ} [النساء: 50] وهم غاصِبو آلِ محمد حقَّهم(82).

ثانيًا: تحريف آية الإفساد في بني إسرائيل بإسقاطها على الشيخين رضوان الله عليهما؛ لاغتصاب الخلافة من عليّ -بزعمهم- والعدول بالأمر عن أهله، فعند قوله تعالى: {وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ} إلى قوله: {وَجَعَلۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ حَصِيرًا} [الإسراء: 4-8] قال القمي: "أي أعلمناهم، ثم انقطعت مخاطبة بني إسرائيل، وخاطب الله أُمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: {لَتُفۡسِدُنَّ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَّتَيۡنِ} [الإسراء: 4] يعني: فلانًا وفلانًا وأصحابهما، ونَقْضَهم العهد {وَلَتَعۡلُنَّ عُلُوّٗا كَبِيرٗا} [الإسراء: 4] يعني: ما ادّعوه واغتصبوه من الخلافة. {فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثۡنَا عَلَيۡكُمۡ عِبَادٗا لَّنَآ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِۚ وَكَانَ وَعۡدٗا مَّفۡعُولٗا} [الإسراء: 5] {ثُمَّ رَدَدۡنَا لَكُمُ ٱلۡكَرَّةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَمۡدَدۡنَٰكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ أَكۡثَرَ نَفِيرًا} [الإسراء: 6] من الحسن والحسين أبناء علي -صلوات الله عليهم- وأصحابهما، فقتلوا الحسين بن علي وأصحابه، وسَبَوا نساء آل محمد صلوات الله عليهم. {إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا} [الإسراء: 7] يعني: القائم عليه السلام وأصحابه يُسَوِّدون وجوههم ويدخلون المسجد كما دخله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، وأمير المؤمنين عليه السلام وأصحابه، ويعلون عليكم فيقتلونكم، ثمّ عطف على آل محمد عليه وعليهم السلام، فقال: {عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡۚ وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَاۚ وَجَعَلۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ حَصِيرًا} [الإسراء: 8] يعني: إن عُدْتم بالسفياني عُدْنا بالقائم من آل محمد -صلوات الله عليهم- (وجعلنا جهنم للكافرين حصيرًا) أي حبسًا يُحصرون فيه(83).

ثالثًا: الطعن في الخلفاء الراشدين واتهامهم بالاعتراض على رسول الله ﷺ في إمامة علي وأنهم بدلوا حكمه بعد وفاته ﷺ

فعند قوله تعالى: {۞ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ} [الزخرف: 57] إلى قوله: {يَخۡلُفُونَ} [الزخرف: 57-62] يورد القمي حادثة ينسبها كذبًا إلى سلمان الفارسي، أنه قال: "بينما رسول الله صلى الله عليه وآله جالس في أصحابه إذ قال: إنّه يدخل عليكم الساعة شبيه عيسى بن مريم، فخرج بعض من كان جالسًا مع رسول الله صلى الله عليه وآله ليكون هو الداخل، فدخل عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقال الرجل لبعض أصحابه: أما رضي محمد أن فضَّل عليًّا علينا حتى يشبّهه بعيسى بن مريم؟! والله لآلهتنا التي كنا نعبدها في الجاهلية أفضل منه! فأنزل الله في ذلك المجلس: {وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ} [الزخرف: 57] -يضجُّون فحرَّفوها- {يَصِدُّونَ ٥٧ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ٥٨ إِنۡ هُوَ} عليٌ {إِلَّا عَبۡدٌ أَنۡعَمۡنَا عَلَيۡهِ وَجَعَلۡنَٰهُ مَثَلٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ} [الزخرف: 59] فمُحي اسمه وكُشط من هذا الموضع".

ويزعم أن الله ذكر أمير المؤمنين وعظَّم شأنه عنده تعالى، فقال: {وَإِنَّهُۥ لَعِلۡمٞ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمۡتَرُنَّ بِهَا وَٱتَّبِعُونِۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ} [الزخرف: 61] يعني: أمير المؤمنين عليه السلام.

وعند قوله تعالى: {فَٱسۡتَمۡسِكۡ بِٱلَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيۡكَۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٤٣ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ وَسَوۡفَ تُسۡـَٔلُونَ} [الزخرف: 43-44] أورد القمي رواية عن أبي جعفر أنه قال: نزلت هاتان الآيتان هكذا، قول الله: {حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا} [الزخرف: 38] يعني فلانًا وفلانًا(84)، يقول أحدهما لصاحبه حين يراه: {يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ فَبِئۡسَ ٱلۡقَرِينُ} [الزخرف: 38] فقال الله لنبيّه: قل لفلان وفلان وأتباعهما: {وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ} [الزخرف: 39] آلَ محمد حقَّهم {أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ} [الزخرف: 39] ثم قال الله لنبيّه صلى الله عليه وآله: {أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ أَوۡ تَهۡدِي ٱلۡعُمۡيَ وَمَن كَانَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٤٠ فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنۡهُم مُّنتَقِمُونَ} [الزخرف:40-41] يعني: من فلان وفلان(85) [وأتباعهما]، ثم أوحى الله إلى نبيّه: {فَٱسۡتَمۡسِكۡ بِٱلَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيۡكَۖ} [الزخرف: 43] في علي {إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ} [الزخرف: 43] يعني: إنّك على ولاية علي، وعليٌ هو الصراط المستقيم.

وعند قوله تعالى: {وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ وَسَوۡفَ تُسۡـَٔلُونَ} [الزخرف: 44] قال: الذِّكر هو القرآن، ونحن قومه، ونحن المسؤولون. {وَلَا يَصُدَّنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُۖ} يعني الثاني، لا يصدَّنَّك عن أمير المؤمنين {إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ} [الزخرف: 62](86).

وذكر العياشي أنه لما وجّه النبي صلى الله عليه وآله أمير المؤمنين عليه السلام وعمَّار بن ياسر إلى أهل مكة، قالوا: بعث هذا الصبي، ولو بعث غيره إلى أهل مكة، وفي مكة صناديد قريش ورجالها؟! والله، الكفر أولى بنا مما نحن فيه! فساروا وقالوا لهما وخوّفوهما بأهل مكة، وغلّظوا عليهما الأمر، فقال علي عليه السلام: "حسبُنا الله ونِعْمَ الوكيل"، ومضيا، فلما دخلا مكة أخبر الله نبيه صلى الله عليه وآله بقولهم لعلي،

---

(82) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (1/ 205).

(83) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (2/ 517).

(84) قال في الهامش: "زريق وصاحبه".

(85) قال في الهامش: "زريق وحبتر".

(86) ينظر: علي بن إبراهيم، تفسير القمي (3/ 952-953).

وبقول علي لهم، فأنزل الله بأسمائهم في كتابه، وذلك قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ١٧٣ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ} [آل عمران:173-174]، وإنما نزلت الآية في فلان وفلان، لقُوا عليًّا وعمَّارًا، فقالا: "إن أبا سفيان وعبد الله بن عامر وأهل مكة قد جمعوا لكم فاخشوهم"، وزادهم ذلك إيمانًا، وقالوا: {حسبُنا الله ونِعْمَ الوكيل}(87).

رابعًا: تفسير آيات كثيرة وردت في الكفار والمرتدين بأن المراد بها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما

وقد سبق قولهم عند قول الله تعالى: {ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ} [آل عمران: 173] إنما نزلت في فلان وفلان، لقيا عليًّا وعمَّارًا فقالا: إن أبا سفيان وعبد الله بن عامر وأهل مكة قد جمعوا لكم فاخشوهم، فقالا: "حسبنا الله ونعم الوكيل"، وهما اللذان قال الله فيهم: {إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ} [النساء: 137]، فهذا أول كفرهم.

الكفر الثاني: قول النبي صلى الله عليه وآله: "يطلع عليكم من هذا الشِّعب رجل، فمَثَلُه عند الله كمَثَل عيسى، فلم يبقَ منهم أحد إلا تمنى أن يكون بعض أهله، فإذا بعلي عليه السلام قد خرج، وطلع بوجهه. فقال النبي: "هو هذا" فخرجوا غِضابًا، وقالوا: "ما بقي إلا أن يجعله نبيًّا، والله الرجوع إلى آلهتنا خيرٌ مما نسمع منه في ابن عمه، وليصدُّنا عليٌ إن دام هذا!" فأنزل الله تعالى: {۞ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ} [الزخرف: 57] فهذا الكفر الثاني.

وزاد الكفر حين قال الله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ} [البينة: 7] فقال النبي صلى الله عليه وآله: "يا علي، أصبحتَ وأمسيتَ خير البرية"، فقالوا: "هو خيرٌ من آدم ونوح ومن إبراهيم ومن الأنبياء!"، فأنزل الله تعالى: {۞إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٣ ذُرِّيَّةَۢ بَعۡضُهَا مِنۢ بَعۡضٖۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [آل عمران:33-34] فقالوا: "فهو خيرٌ منك يا محمد؟" فقال الله تعالى: {قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا} [الأعراف: 158] لكنه خير منكم، وذريته خير من ذريتكم، ومن اتبعه خير ممن اتبعكم، فقاموا غضابًا، وقالوا: "الرجوع إلى الكفر أهون علينا مما يقول في ابن عمه"، وذلك قول الله تعالى: {ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا } [آل عمران: 90])(88).

وعند قوله تعالى: {وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ} [الفرقان: 27] إلى قوله: {وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا} [الفرقان: 29]، في تفسير القمي: "{وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ} [الفرقان: 27] قال: الأول. {يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا} [الفرقان: 27]، قال أبو جعفر: يقول: يا ليتني اتخذت مع الرسول عليًّا وليًّا. {يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا} [الفرقان: 28] يعني الثاني. {لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ} [الفرقان: 29] يعني الولاية. {وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ } وهو الثاني {لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا} [الفرقان: 29]" (89).

وعند قوله: {وَكَانَ ٱلۡكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرٗا} [الفرقان: 55] قال القُمي: "قد يُسمَّى الإنسان ربًّا لغة، كقوله: {ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ} [يوسف: 42]، وكل مالك لشيء يُسمَّى ربَّه، فقوله: {وَكَانَ ٱلۡكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرٗا} [الفرقان: 55] قال: الكافر الثاني، كان على أمير المؤمنين عليه السلام ظهيرًا" (90).

خامسًا: "سبُّ الشيخين وتكفيرهما، وعدُّهما من شياطين الرسل"، ووصفهما لأبي بكر وعمر بأنهما أعداء الرسول، وأطلقوا عليهما أسماءً وألقابًا كُفرية

ونسبوا رواية عن أبي عبد الله أنه قال: "ما بعث الله رسولًا إلا وفي وقته شيطانان يؤذيانه ويفتنانه، ويُضلان الناس بعده؛ فأما الخمسة أولو العزم من الرسل: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وآله وعليهم، فأما صاحبا نوح فطيطيفوس وخرام، وأما صاحبا إبراهيم فمكيل ورذام، وأما صاحبا موسى فالسامري ومرعقيبا، وأما صاحبا عيسى فبولس ومريسون، وأما صاحبا محمد صلى الله عليه وآله وسلم فحبتر وزريق.

وقد ذكرنا هذا الحديث في تفسير قوله تعالى: {وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ} [الأنعام: 112]"(91).

وعند قوله تعالى: {مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٖ مُّرِيبٍ ٢٥ ٱلَّذِي جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَأَلۡقِيَاهُ فِي ٱلۡعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ ٢٦ ۞قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطۡغَيۡتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِي ضَلَٰلِۭ بَعِيدٖ ٢٧ قَالَ لَا تَخۡتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدۡ قَدَّمۡتُ إِلَيۡكُم بِٱلۡوَعِيدِ ٢٨ مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ} [ق: 25-29]

قال القُمي: "وأما قوله: {مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ } قال: المناع هو الثاني، والخير: ولاية أمير المؤمنين عليه السلام وحقوق آل محمد. ولما كتب الأول كتاب فَدَك يردُّها على فاطمة، منعه الثاني، فهو: {مُعۡتَدٖ مُّرِيبٍ} [ق: 25]، وقوله: {ٱلَّذِي جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ} [ق: 26] قال: هو ما قالوا: "نحن كافرون بمن جعل لكم الإمامة والخُمس. وأما قوله: {قَالَ قَرِينُهُۥ} [ق: 27] أي: شيطانه، وهو الثاني (92). قوله: {رَبَّنَا مَآ أَطۡغَيۡتُهُۥ} [ق: 27] يعني:

(87) ينظر: العياشي، التفسير (1/ 350-351).

(88) العياشي، التفسير (449/1).

(89) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (2/ 682).

(90) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (2/ 626).

(91) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (2/ 648).

(92) قال في الهامش: "حبتر".

الأول (93). {۞قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطۡغَيۡتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِي ضَلَٰلِۭ بَعِيدٖ ٢٧ قَالَ لَا تَخۡتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدۡ قَدَّمۡتُ إِلَيۡكُم بِٱلۡوَعِيدِ ٢٨ مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ} [ق:27-29] أي: ما فعلتم لا يُبدَّل حسنات، وما وَعَدتُه لا أُخلِفه" (94).

وأورد العياشي في تفسيره روايةً عن أبي جعفر في تفسير قوله تعالى: {وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ} [إبراهيم: 22]، فذكر أن المقصود بـ"الشيطان" في هذه الآية هو الشيطان الثاني، مشيرًا إلى أن كل موضع ورد فيه ذكر "وقال الشيطان" في القرآن، فإن المراد به الثاني. ثم أورد في رواية أخرى ينقلها عن طريق أبي بصير، عن أبي عبد الله، أنه إذا كان يوم القيامة يؤتى بإبليس في سبعين غُلًّا وسبعين كَبْلًا، فينظر الأول إلى زُفَر في عشرين ومائة كَبْلٍ وعشرين ومائة غُلٍّ، فينظر إبليس فيقول: من هذا الذي أضعفه الله العذاب، وأنا أغويت هذا الخَلْق جميعًا؟ فيقال: هذا زُفَر، فيقول: بما حُدِد له هذا العذاب؟ فيقال: ببغيه على علي عليه السلام.

ويستدل إبليس في هذا السياق بقول الله تعالى في سورة الحِجر: {إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ} [الحجر: 42]، فيقول له: ويل لك، وثبورٌ لك، أما عَلِمتَ أنَّ الله أمرني بالسُّجود لآدم فعصيته، وسألته أن يجعل لي سُلطانًا على محمد وأهل بيته وشيعته فلم يُجبني إلى ذلك، وقال: {إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ} [الحجر: 42]، وما عرفتهم حين استثناهم؛ إذ قلت: {وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ} [الأعراف: 17]، فمَنَّتْك به نفسك غُرورًا، فتوقف بين يدي الخلائق. فقال له: ما الذي كان منك إلى عليّ وإلى الخلق الذين اتبعوك على الخلاف؟ فيقول الشيطان -وهو زُفَر- لإبليس: أنت أمرتني بذلك، فيقول له إبليس: فلمَ عصيتَ ربَّك وأطعتني؟ فيرد زُفَر عليه ما قال الله: {إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ} [إبراهيم: 22] إلى آخر الآية(95).

وعند قوله تعالى: {وَلَا يَصُدَّنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُۖ} [الزخرف: 62] ينسب القمي لأبي عبد الله أنه قال: "يعني الثاني، لا يصدَّنَّك عن أمير المؤمنين {إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ}" (96).

وعند قوله تعالى: {وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ} [الحج: 52] قال القمي: "وأما الخاصة فإنهم رَوَوا عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصابته خصاصة، فجاء إلى رجل من الأنصار، فقال له: هل عندك من طعام؟ فقال: نعم يا رسول الله، وذبح له عناقًا وشواه، فلما أدناه منه تمنَّى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون معه علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، فجاء أبو بكر وعمر، ثم جاء علي عليه السلام بعدهما، فأنزل الله في ذلك: {وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ} [الحج: 52] يعني أبا بكر وعمر {فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ} [الحج: 52] يعني: لما جاء علي عليه السلام بعدهما {ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ} للناس، يعني: بنصرة أمير المؤمنين.

ثم قال: {لِّيَجۡعَلَ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ فِتۡنَةٗ} [الحج: 53] يعني: أبا بكر وعمر {لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ} قال: الشك {وَٱلۡقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمۡۗ} إلى قوله: {إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ} [الحج: 53-54] يعني: إلى الإمام المستقيم، ثم قال: {وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُ} أي: في شك من أمير المؤمنين عليه السلام {حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً أَوۡ يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٍ} [الحج: 55] قال: العقيم الذي لا مثل له في الأيام"(97).

سادسًا: يذكر الشيعة الإمامية روايات تحمل رموزًا تشير إلى أن مناصبة العداء لعلي بن أبي طالب تُعدُّ سببًا في مضاعفة العقوبة الأخروية.

ويلاحَظ أنهم يفسرون الآيات مستندين لروايات ينسبونها للأئمة، وتعتمد هذه الروايات على تأويل إشاري للنص القرآني؛ حيث تُربط الألفاظ القرآنية برموز يقصدون بها خليفتَي رسول الله، ويستخدمون مفردات مثل "الأول" و"الثاني" كأدوات تأويلية دون تصريح، ويُترَك تفسيرها، وهو ما يستنبط من فهم عقائدهم.

وعند قوله تعالى: {كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ} [المطففين: 7] قال: هو فلان وفلان (98). {وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٞ ٨ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ٩ وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ١٠ ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ} [المطففين:8-11] الأول والثاني. {وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ١٢ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ} [المطففين:12-13].

وهما الأوّل والثاني، كانا يكذّبان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إلى قوله: {ثُمَّ إِنَّهُمۡ لَصَالُواْ ٱلۡجَحِيمِ} [المطففين: 16] هما. {ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ} [المطففين: 17] رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يعني: هما ومن تبعهما {إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ٢٢ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ} [المطففين: 22-23] إلى قوله: {عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ} [المطففين: 28] وهم رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمير المؤمنين، وفاطمة، والحسن، والحسين، والأئمة عليهم السلام. {إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ} [المطففين: 29] الأول والثاني ومن تبعهما. { كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

(93) قال في الهامش: "زريقًا".

(94) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (3/ 1007).

(95) ينظر: العياشي، التفسير (405/2).

(96) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (3/ 952-953).

(97) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (2/ 682-683).

(98) في الهامش: زريق وحبتر.

يَضْحَكُونَ ٢٩ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ} [المطففين:29-30] أي: برسول الله صلى الله عليه وآله، إلى آخر السورة، فيهما. قال القمي في قوله: {كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ} [المطففين: 18] "أي: ما كُتب لهم من الثواب"(99).

سابعًا: اتهام الخلفاء بأنهم ارتدوا عن الإيمان بعد وفاة النبي، وتحالفوا مع بني أمية ضد آل البيت، وتآمروا على منع الخمُس عنهم.

أورد القُمي عند قوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَٰرِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَى ٱلشَّيۡطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمۡ وَأَمۡلَىٰ لَهُمۡ ٢٥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمۡ فِي بَعۡضِ ٱلۡأَمۡرِۖ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِسۡرَارَهُمۡ} [محمد:25-26] رواية عن أبي عبد الله فسَّر فيها الارتداد عن الإيمان بتركهم ولاية علي أمير المؤمنين، وقوله {ٱلشَّيۡطَٰنُ} قال: "يعني الثاني(100) {سَوَّلَ لَهُمۡ} يعني: بني فلان وبني فلان وبني أمية".

وأن قوله: {ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمۡ فِي بَعۡضِ ٱلۡأَمۡرِۖ} [محمد: 26] قال: هو ما افترض الله على خلقه من ولاية أمير المؤمنين عليه السلام. قال: دَعَوا بني أُمية إلى ميثاقهم ألا يصيروا لنا الأمر بعد النبي صلى الله عليه وآله، ولا يعطونا من الخمس شيئًا، وقالوا: إن أعطيناهم الخمس استغنوا به. فقالوا: {سَنُطِيعُكُمۡ فِي بَعۡضِ ٱلۡأَمۡرِۖ} [محمد: 26]، أي: لا تعطوهم من الخمس شيئًا، فأنزل الله على نبيه صلى الله عليه وآله: {أَمۡ أَبۡرَمُوٓاْ أَمۡرٗا فَإِنَّا مُبۡرِمُونَ ٧٩ أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ} [الزخرف:79-80](101).

والحاصل: أن هذه الروايات والنصوص تُظهر بوضوح موقف الشيعة الإمامية تجاه الصحابة، وخصوصًا الخلفاء الثلاثة الأوائل؛ حيث أوّلوا آيات متعددة من القرآن لربطها بمواقف سياسية وتاريخية تخص الخلافة والولاية.

الرد العام على مزاعم الشيعة الإمامية:

1. بدايةً، يجب التنبه إلى أن الطابع العام لهذه التفاسير التي وردت عن مفسري الشيعة وزعموا نسبتها لأئمة آل البيت: هو الطعن في الخلفاء الثلاثة الأوائل: أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم لتقرير معتقدهم في أحقية عليّ رضي الله عنه بالخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله؛ لذا فهم يلجؤون إلى تفسير الأحداث التاريخية والقرآنية في هذا السياق العقائدي.
2. جميع أقوالهم في تفسير الآيات لا تنطلق من منهج صحيح ولا نص أو فهم لأحد السلف، ولا سياق لغوي أو سبب نزول مباشر، بل تعتمد على روايات منسوبة إلى الأئمة، وهي تأويلات منحرفة مبنية على معتقداتهم.
3. جميع الروايات المذكورة باطلة ومكذوبة سندًا ومتنًا، ولا أصل لها في كتب الحديث أو السيرة المعتمدة.
4. ثبت بالتواتر في كتب أهل السنة، وأجمع عليه سلف الأمة: أن الصحابة جميعًا عدول، وخاصة الخلفاء الراشدين المهديين، وأن الطعن فيهم طعن في الدين نفسه؛ لأنهم حَمَلة الوحي، ونَقَلة الشريعة. قال الإمام مالك رحمه الله: "من أصبح وفي قلبه غيظ على أحد من أصحاب محمد فقد أصابته الآية: {لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ} [الفتح: 29]"(102).
5. تبيَّن من خلال تفسير الإمامية للآيات موقفهم من الخلفاء الراشدين، وقد تجلّى بوضوح منهجهم المبني على التأويل المنحرف، والطعن في خيار هذه الأمة؛ حيث سعوا إلى تحميل بعض الآيات ما لا تحتمله ألفاظها ولا سياقها.
6. يظهر بوضوح من خلال تفسيراتهم أنهم استخدموا التأويل الباطني للنص القرآني، الذي يقوم على الرمز والإشارة إلى معتقداتهم بما ذُكِر في القرآن من أسماء أو أوصاف أو غير ذلك، ويفسرون الآيات بناء عليها دون رابط مسوغ من دليل شرعي أو لغوي، أو أي قرينة صحيحة تدل على ذلك.
7. يتضح من خلال تفسير الشيعة الإمامية للقرآن بالقرآن أن موقفهم من الإمام علي يرتكز على قراءة للنصوص القرآنية في ضوء روايات غير صحيحة يزعمون نسبتها إلى النبي وأئمة أهل البيت، تُبرز أحقية علي بالخلافة وضرورة ولايته. ويُفهم من هذه التفاسير أن ولاية علي ركن من أركان الدين، وشرط في قبول الأعمال، وأن إنكارها يُعَد انحرافًا عن الحق وعدوانًا على مقاصد الوحي.
8. جميع التهم والمطاعن التي ذكروها عند تفسيرهم للقرآن مخالفة لأمر الله ورسوله، كما جاءت النصوص تقرر ذلك، وهو ما يعتقده أهل السنة؛ فإنهم يحبون الصحابة ويتولون عثمان وعليًّا جميعًا. ويتبرؤون من التشيع والتفرّق في الدين، الذي يوجب موالاة أحدهما ومعاداة الآخر. وهذا هو اعتقاد عليّ رضي الله عنه كما روى ذلك الآجُرِي بسنده: عن سويد بن غَفَلة، قال: مررت بنفر من الشيعة يتناولون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وينتقصونهما، فدخلت على علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقلت: يا أمير المؤمنين، مررت بنفر من أصحابك يذكرون أبا بكر وعمر بغير الذي هما فيه من الأمة أهل، ولولا أنهم يرون أنك تضمر لهما مثل ما أعلنوا ما اجترؤوا على ذلك! قال علي رضي الله عنه: "أعوذ بالله! أعوذ بالله أن أضمر لهما إلا الذي أتمنى عليه المضي، لعن الله من أضمر لهما إلا الحسن الجميل، أخَوَا رسول الله ﷺ،

(99) علي بن إبراهيم، تفسير القمي (3/ 1141).

(100) في الهامش: "فلانًا".

(101) ينظر: علي بن إبراهيم، تفسير القمي (3/984).

(102)الخلّال، السنة (2/478).

وصاحباه ووزيراه، رحمة الله عليهما، ثم قام دامعَ العين يبكي قابضًا على يدي حتى دخل المسجد فصعد المنبر، وجلس عليه متمكنًا قابضًا على لحيته ينظر فيها، وهي بيضاء، حتى اجتمع له الناس، ثم قام فتشهَّد بخطبة موجزة بليغة، ثم قال: "ما بالُ أقوام يذكرون سيِّدَي قريش وأبَوَي المسلمين بما أنا عنه متنَزِّه، وعما قالوا عنه بريء، وعلى ما قالوا معاقِب؟! أما والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، لا يحبهما إلا مؤمن تقِيّ، ولا يبغضهما إلا فاجر رديّ، صحبا رسول الله ﷺ على الصدق والوفاء يأمران وينهيان ويقضيان ويعاقبان، فما يجاوزان فيما يصنعان رأيَ رسول الله ﷺ، ولا كان رسول الله ﷺ يرى مثل رأيهما رأيًا، ولا يحب كحبهما أحدًا، مضى رسول الله ﷺ وهو عنهما راضٍ، والمؤمنون عنهما راضون..." (103).

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تناول هذا البحث دراسة موقف الشيعة الإمامية من الخلفاء الراشدين الثلاثة: أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، من خلال تفسيرهم للقرآن بالقرآن.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

1. تفسير القرآن بالقرآن منهج معتبر وأصيل، اعتمده النبي ﷺ وصحابته والتابعون من بعدهم، وهو أعلى مراتب التفسير وأولاها بالقبول إذا ثبتت دلالته.
2. يتطلب هذا المنهج شروطًا وضوابط علمية دقيقة، منها: الإلمام الشامل بالقرآن الكريم، وفهم اللغة العربية وأساليبها، ومراعاة السياق، والابتعاد عن التأويلات إلا بدليل قاطع.
3. التفسير النبوي للقرآن بالقرآن مقدَّم على كل تفسير، وهو حجة يجب التسليم بها دون معارضة.
4. تبين من خلال تفاسيرهم موقفهم العقدي المنحرف من الخلفاء الراشدين: أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، حيث عمدوا إلى ليّ أعناق النصوص، وتحميلها معاني لا تحتملها، لتقرير معتقداتهم المنحرفة وخاصة في باب الصحابة.
5. الطعن في الصحابة من خلال تأويل القرآن بالقرآن عند الشيعة الإمامية يمثل انحرافًا عن منهج السلف الصالح، وهو أمر مردود عليه بالنصوص الصريحة من الكتاب والسنة، وبإجماع الأمة على عدالتهم ومكانتهم.
6. تظهر خطورة تأويل النصوص القرآنية بناءً على عقائد مسبقة، كما في تفسير الشيعة، وهو ما يؤكد الحاجة إلى التمسك بمنهج علمي منضبط في التعامل مع كتاب الله تعالى.
7. يعتمد الشيعة في تأويلهم للآيات المتعلقة بالخلفاء الراشدين على روايات منسوبة للأئمة، وهي لا تُقبل من جهة الإسناد ولا المتن، وغالبها لا أصل له في مصادر الحديث المعتبرة.
8. تبين من البحث أن الشيعة يسقطون أحداثًا تاريخية في تفسير بعض الآيات، دون وجود دليل على ارتباط الآيات بتلك الوقائع، وهو ما يُعدّ تأويلًا باطنيًا لا تدعمه النصوص ولا اللغة ولا السياق.
9. موقف الشيعة من أبي بكر، وعمر، وعثمان ينبع من موقف عقدي يرى أحقيّة علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالخلافة.
10. أكد البحث أن موقف أهل السنة قائم على قبول القرآن وتفسيره وفق قواعد اللغة والسياق، ومحبة الصحابة وتوثيق عدالتهم، والاعتراف بفضلهم، وأن الطعن فيهم هو طعن في نقلة الشريعة.

أبرز التوصيات:

1. ضرورة إبراز منهج أهل السنة في تفسير القرآن بالقرآن، وتأكيد ضوابطه العلمية، ومقارنته بالتأويلات الباطنية عند الفرق المخالفة.
2. العناية بالرد المنهجي على تفاسير الشيعة الإمامية التي تطعن في الصحابة، وبيان فساد تأويلاتهم من خلال النصوص والسياقات التفسيرية الصحيحة.
3. تضمين مادة علمية تحليلية في مناهج التفسير وعلوم القرآن تتناول التفسير العقدي للقرآن، مع أمثلة تطبيقية توضح الفرق بين التفسير المنهجي والتفسير المذهبي.
4. تعزيز الوعي العلمي لدى طلاب العلم والباحثين بضرورة التحقق من الروايات المنسوبة لأئمة آل البيت، وتحليلها وفق منهج نقد الحديث، لتجنب الوقوع في التأويلات الفاسدة.
5. ضرورة العناية بتأصيل منهج تفسير القرآن بالقرآن، وبيان شروطه وضوابطه، وتدريسه في المقررات المتخصصة في التفسير وعلوم القرآن.
6. إبراز تفاسير السلف التي سارت على هذا النهج، وتقديمها للدارسين باعتبارها نماذج تطبيقية صحيحة في التفسير بالقرآن.

---

(103) الآجري، الشريعة (4/ 1726-1727).

والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادروالمراجع

- القرآن الكريم.

1- ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد .تفسير القرآن العظيم .(ت: أسعد محمد الطيب). الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1417هـ

2- ابن الأثير، علي بن محمد .أسد الغابة في معرفة الصحابة .بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1385هـ

3- ابن الأثير، علي بن محمد .الكامل في التاريخ .بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ

4- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد .زاد المسير في علم التفسير .بيروت: المكتب الإسلامي، ط: 3، 1404هـ

5- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي .صفة الصفوة .بيروت: دار المعرفة، 1399هـ

6- ابن العثيمين، محمد بن صالح بن محمد .شرح مقدمة التفسير لابن تيمية .الرياض: دار الوطن، ط: 1، 1415هـ

7- ابن العربي المعافري الأشبيلي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر .أحكام القرآن .(ت: محمد عبد القادر عطا). بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 3، 1424هـ - 2003م.

8- ابن المغازلي، علي بن محمد بن محمد بن الطيب بن أبي يعلى بن الجلابي .مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه .(ت: تركي بن عبد الله الوادعي). صنعاء: دار الآثار، ط: 1، 1424هـ - 2003م.

9- ابن بطة العكبري، أبي عبد الله عبيد الله بن محمد .الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة .(ت: د. عثمان عبد الله آدم الأثيوبي وآخرون). الرياض: دار الراية، ط: 2، 1418هـ

10- ابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني .الاستغاثة في الرد على البكري .(ت: د. عبد الله بن دجين السهلي). الرياض: مكتبة دار المنهاج، ط: 1، 1426هـ

11- ابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني .حقوق آل البيت .(ت: عبد القادر عطا). بيروت: دار الكتب العلمية.

12- ابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني .فضل الخلفاء الراشدين .(ت: قسم التحقيق بدار الصحابة للتراث). مصر: ط: 1، 1412هـ - 1992م.

13- ابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم .مقدمة في أصول التفسير .بيروت: مكتبة الحياة، 1490هـ

14- ابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم .منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية .(ت: محمد رشاد سالم). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: 1، 1406هـ - 1986م.

15- ابن تيمية، تقي الدين أبي العباس .العقيدة الواسطية .(ت: أشرف عبد المقصود). الرياض: أضواء السلف، ط: 2، 1420هـ

16- ابن حبان، محمد بن حبان البستي .صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان .(ت: شعيب الأرناؤوط). بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ

17- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .الإصابة في تمييز الصحابة .(ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ

18- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .الإصابة في تمييز الصحابة .(ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 1، 1415هـ

19- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .فتح الباري شرح صحيح البخاري .(ت: محب الدين الخطيب). بيروت: دار المعرفة، 1379هـ

20- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .فتح الباري شرح صحيح البخاري .بيروت: دار المعرفة، 1379هـ

21- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق .صحيح ابن خزيمة .(ت: محمد مصطفى الأعظمي). بيروت: المكتب الإسلامي، 1390هـ

22- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع .الطبقات الكبرى .(ت: محمد عبد القادر عطا). بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 1، 1410هـ

23- ابن سعد، محمد بن سعد .الطبقات الكبرى .(ت: محمد عبد القادر عطا). بيروت: دار صادر، 1968م.

24- ابن عبد البر القرطبي، يوسف بن عبد الله بن عبد البر .الاستيعاب في معرفة الأصحاب .(ت: علي محمد البجاوي). بيروت: دار الجيل، ط: 1، 1412هـ

25- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين .التبيان في أقسام القرآن .(ت: محمد حامد الفقي). بيروت: دار المعرفة.

26- ابن قيم الجوزية، .بدائع الفوائد .لبنان: دار الكتاب العربي.

27- ابن كثير، أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير .تفسير القرآن العظيم .(ت: سامي بن محمد سلامة). دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: 2، 1420هـ

28- أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم .الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير .مكتبة السنة، ط: 4.

29- أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني .سنن أبي داود .(ت: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي). بيروت: دار الرسالة العالمية، ط: 1، 1430هـ

30- الآجري، أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله .الشريعة .(ت: د. عبد الله بن عمر الدميجي). الرياض: دار الوطن، ط: 2، 1420هـ

31- الأزهري، محمد بن أحمد .تهذيب اللغة .(ت: محمد عوض مرعب). بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط: 1، 2001م.

32- الأشعري، أبي الحسن علي بن إسماعيل .مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين .(ت: نعيم زرزور). بيروت: المكتبة العصرية، ط: 1، 1426هـ

33- الألباني، محمد ناصر الدين .صحيح الجامع الصغير وزياداته .المكتب الإسلامي.

34- البخاري، محمد بن إسماعيل .الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه .(ت: محمد زهير بن ناصر الناصر). دار طوق النجاة، ط: 1، 1422هـ

35- البغدادي، أبي منصور عبد القاهر بن طاهر .الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية .بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط: 2، 1977م.

36- التبريزي، محمد بن عبد الله الخطيب العمري ولي الدين .مشكاة المصابيح .(ت: محمد ناصر الدين الألباني). بيروت: المكتب الإسلامي، ط: 3، 1985م.

37- الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى .سنن الترمذي .(ت: بشار عواد معروف). بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م.

38- الحربي، د. حسين بن علي .قواعد الترجيح عند المفسرين: دراسة نظرية تطبيقية .الرياض: دار القاسم، ط: 1، 1417هـ

39- حسن، عثمان بن علي .منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة .الرياض: مكتبة الرشد، ط: السادسة، 1429هـ

40- الخلال، أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد .السنة .(ت: د. عطية الزهراني). الرياض: دار الراية، ط: 1، 1410هـ

41- دراز، محمد عبد الله .النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن .الدوحة: دار الثقافة، 1985م.

42- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن العراقي .فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي .(ت: علي حسين علي). مصر: مكتبة السنة، ط: 1، 1424هـ

43- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر .الاتقان في علوم القرآن .(ت: مركز الدراسات القرآنية). السعودية: مجمع الملك فهد، ط: 1.

44- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر .الدر المنثور .بيروت: دار الفكر.

45- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد .الملل والنحل .(ت: محمد سيد كيلاني). بيروت: دار المعرفة، ط: 1، 1404هـ

46- الشيرازي، ناصر مكارم .الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل .بيروت: مؤسسة الأعلمي، ط: 1، 1434هـ

47- الطباطبائي، محمد حسين .الميزان في تفسير القرآن .بيروت: مؤسسة الأعلمي، ط: 1، 1417هـ

48- الطبرسي، الفضل بن حسن .مجمع البيان في تفسير القرآن .بيروت: مؤسسة الأعلمي.

49- الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير بن الآملي .صريح السنة .(ت: بدر يوسف المعتوق). الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط: 1، 1405هـ

50- الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير .جامع البيان عن تأويل آي القرآن .(ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر). بيروت: دار هجر، ط: 1، 1422هـ

51- الطيار، د. مساعد بن سليمان بن ناصر .شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية .بيروت: دار ابن الجوزي، ط: 2، 1428هـ

52- الطيار، د. مساعد بن سليمان .فصول في أصول التفسير .بيروت: دار ابن الجوزي، ط: 2، 1423هـ

53- العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم .حاشية مقدمة التفسير .ط: 2، 1410هـ

54- عباس، د. فضل حسن .التفسير والمفسرون: أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث .الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط: 1، 1437هـ- 2016م.

55- العبيد، د. علي بن سليمان .تفسير القرآن الكريم: أصوله وضوابطه .مكتبة التوبة، 1430هـ

56- العياشي، محمد بن مسعود .التفسير .التحقيق والنشر: قسم الدراسات الإسلامية بمؤسسة البعثة، ط: 1، 1421هـ

57- العياشي، محمد بن مسعود .تفسير العياشي.

58- القاري، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي .مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح .بيروت: دار الفكر، ط: 1، 1422هـ

59- القرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري شمس الدين .الجامع لأحكام القرآن .(ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش). القاهرة: دار الكتب المصرية، ط: 2، 1384هـ- 1964م.

60- القزويني الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا .مقاييس اللغة .(ت: عبد السلام محمد هارون). بيروت: دار الفكر، 1399هـ

61- القفاري، د. ناصر .أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد .ط: 2، 1415هـ

62- القمي، علي بن إبراهيم .تفسير القمي .التحقيق والنشر: مؤسسة الإمام المهدي، ط: 1، 1435هـ

63- المجلسي، محمد باقر .بحار الأنوار .بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط: 2.

64- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري .المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ .بيروت: دار إحياء التراث العربي.

65- المطيري، د. محسن بن حامد .تفسير القرآن بالقرآن تأصيل وتقويم .دار التدمرية، ط: 1، 1431هـ

66- الواحدي، أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري .أسباب نزول القرآن .(ت: عصام بن عبد المحسن الحميدان). الدمام: دار الإصلاح، ط: 2، 1412هـ- 1992م.

67- الواحدي، أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي .الوسيط في تفسير القرآن المجيد .(ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون). بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 1، 1994م.